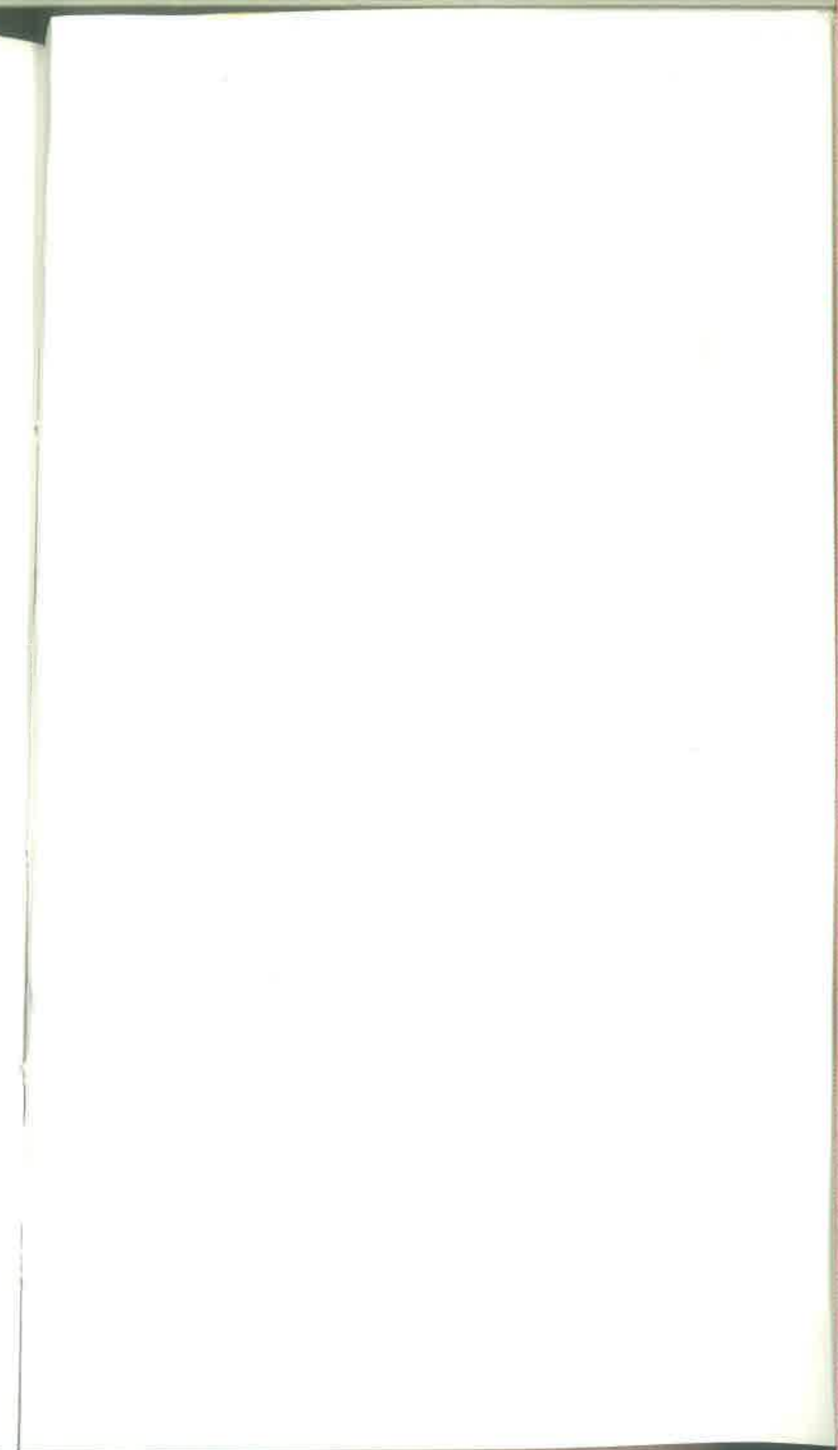
ميشال شيحا

لبنان اليوم

(١٩٤٢)

دار النهار للنشر ومؤسسة شيحا



ميشال شيحا

لبنان اليوم

(١٩٤٢)

نقله عن الفرنسية
أحمد بيضون

مع مقدمة من
غسان تويني
(١٩٥٥ و١٩٦٥)

دار النهار للنشر ومؤسسة شيحا

كلمة من الناشر

لماذا «لبنان اليوم»؟

بل لماذا اليوم بالذات؟

في الذكرى الأربعين لوفاة ميشال شيحا، ترى «دار النهار» أن وضع هذا الكتيّب في التداول، وباللغة العربيّة، يعيد إلى ذاكرة اللبنانيّين التاريخيّة نظرة الرجل الذي نُسبت إليه أبوّة الدستور اللبناني الأوّل، دستور ١٩٢٦، - نظرة لم تبدّلها كثيرًا التطوّرات التي مرّ بها نظام الحكم مذذاك، وصولاً إلى الدستور الذي أُقِرّ في مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩.

والواقع أن رئيس المجلس النيابي في حينه، السيّد حسين الحسيني، كان قد أخذ مبادرة الترجمة والنشر، فعهد بالأمر إلى الدكتور أحمد بيضون. ثم حالت ظروف دون النشر.

وقد وافقت «مؤسّسة شيحا» على نشر الترجمة بالشكل الحالي، مع مقدّمة لغسّان تويني مكوّنة من نصّين، يعزّزان تاريخيّة المناسبة لما يحملان من تفسير للكتيّب ولفكر ميشال شيحا السياسي والدستوري: مقال صدر في عدد خاصّ من مجلّة «الحكمة» عام ١٩٥٥ عن ميشال شيحا، ومختارات من محاضرة صدرت في «النهار» في ٢٣ أيار ١٩٦٥.

ومن البديهي أن يحمل النصّان - واحد عمره أربعون سنة، والآخر ثلاثون - نكهة مجريات القضيّة الدستوريّة في إطارين زمنيّين مختلفين، ومفردات الخطاب السياسي آنذاك. ولعلّ في إعادة النشر ما يدلّ على ديمومة الفكر الدستوري الذي طرحه ميشال شيحا، وصار دستور إيمان لبناني.

كانون الأول ١٩٩٤

أقوى من المنطق

مقدمة بقلم غسان تويني

I

لبنان اليوم... وما هو اليوم؟

بماذا يختلف لبنان اليوم عن لبنان الأمس؟

ولبنان الغد أتراه يكون غير لبنان اليوم؟

العمق كلّ العمق - العمق المقلق - في الأسئلة التي تفرضها البداهة الساذجة على السائل الرفعة في أسئلته، المتكبّر على غير العويص!

بتلك البداهة وقف ميشال شيحا، ذات مساء من ربيع ١٩٤٢، يسأل نفسه وسامعيه ما هو لبنان اليوم...

وظلّ الجواب الذي وضع في العام الأول قبل الاستقلال صحيحاً حتى نشره صاحبه بعد سبع سنوات، وقت كان الكفر بلبنان بالغاً أوجَه، وقد قدّم له يومذاك قائلاً أن «الأحداث الجسام التي مرّت بين وضع الجواب ونشره - وكان الاستقلال وقيام الحكم الوطني بين هذه الأحداث - تركته قائماً... إذ ان طبيعة الحقيقة في

صمودها بوجه الزمن وتطوّرات التاريخ!».

هي الحقيقة اللبنانيّة التي كان يسأل عنها ميشال شيحا إذن، عندما وقف يحلّل لبنان اليوم، الحقيقة الواحدة المستمرّة عبر الزمن وتطوّرات التاريخ.

ولكن، من سوى التاريخ يقول الحقيقة؟

من هنا ان حقيقة لبنان في تاريخه... وفي تاريخه، الواحد المستمرّ سمات شخصيته، وجوهر شعبه، وكنه رسالته، وقواعد سياسته... وفي تاريخ لبنان ما يشبه البرهان اننا كنا، كما نحن اليوم، أشبه ما نكون بذلك الطير الريشه نار، «الفينيكس» الذي لا يكاد يموت لحظة حتى يبعث من رماده حيّاً... أبداً هو قديم هرم وفتي طالع!

وقد استقرأ ميشال شيحا تاريخ لبنان ليقول لنا، قبل استقلالنا، إنّ الشعب الذي يعيش على طريق أمم وعوالم، كما نعيش، لا يكون مستقلاً إلاّ إذا كان قوياً بذاته أو مشاركاً لقوي... وأنه مهما بلغت الفوائد الاقتصادية والفكرية التي نجنيها من كوننا نعيش على طريق، فإن وجودنا هذا يشكّل، إجتماعيّاً وسياسيّاً، خطراً علينا، بل يحتّم علينا أن نعيش في فوران دائم، كأن حياتنا مجازفة أبديّة.

ولأننا على طريق - بل على مفترق طرق أوروبا وآسيا وإفريقيا - لا يمكن دولة كبرى، أيّاً كانت، ألّا تهتمّ بنا.. فضلاً عن أن شعوب الأرض كلّها تلاقت على أرضنا وتلاحمت وامتزجت، فإذا بلبنان يستحيل بوتقة تنصهر فيها أجناس بشرية مختلفة، وإذا باللبنانيين اليوم زبدة هذا الماضي الحافل المضطرب... ليسوا فينيقيّين هم، ولا

مصريّين، ولا إيجيّين، ولا أشوريّين، ولا فرساً، ولا إغريقاً، ولا رومان، ولا بيزنطيّين، ولا عرباً، ولا أوروبيّين، ولا أتراكاً... إنهم ذلك كلّه، في الوحدة الناشئة من اجتماع ذلك كلّه عبر السنين، على الأرض اللبنانيّة.

والأرض اللبنانيّة هذه ساحليّة وجبليّة. وقد تميّز تاريخنا، تاريخ الدول التي كنّا، على اختلافها، بالطابعين الأساسيّين اللذين يفرضهما البحر والجبل... أما البحر فدعوة إلى السفر دائماً، إلى الاتّجار، إلى الانفتاح، إلى الطموح! وأما الجبل فحصن منيع في وجه المطامح المحيطة به. وقد كان لبنان ذينك الأمرين: منطلق إمبراطوريّة بحريّة وملجأ الضعاف الخائفين الاضطهاد! فضلاً عن أن ضيق رقعته قد جعله أبداً بحاجة إلى المزيد من الأرض، من المجال - حاجة تزيد الحاحاً مع ازدياد المهاجرين إليه... فكانت قرطاجة بالأمس، وكانت اليوم هذه الجوالي المغتربة التي حافظت، كالقرطاجيّين، على حنينها المستديم إلى الأرض الأم.

وكان طبيعيّاً أن يرث لبنان اليوم، من عوامل تكوينه هذا، وجه الفسيفساء، كأنه مجموعة أقلّيّات قديمة وحديثة لم تعد، بفعل الفتح الإسلامي، أقلّيّات عنصرية، بل غدت أقلّيّات طائفيّة دينيّة، ترفع بحرّيّة، من الأرض التي غدت أرضها الموعودة، صلواتها إلى سماء أين في العالم مثل زرقتها الشفّافة ونجومها المشعّة!...

من هنا، هذا التساؤل الأليم المقلق: كيف يمكن أن نبني لأنفسنا بيتاً وأن ننشئ تقاليد وسط كل هذه الزعازع؟

لا يمكن أن يكون لبنان بلد تهوّرات وانقلابات... هو بلد يجب أن يحميه التقليد من القوّة، إذ كل هزّة تصيبه تعرّض ما يفعله له الزمن. وعلينا بالتالي أن نفضّل دائماً، للبنان، التطوّر البطيء العميق، على الثورة العنيفة، والمؤسّسات الثابتة على الحركات القصوى.

* * *

عفو ميشال شيحا! أراني وصلت بخلاصتي له، إلى ما يصحّ أن يوصف بالمنطق اللبناني... في حين يقول ميشال شيحا أن تحليل لبنان اليوم يجب أن يتحاشى قواعد العقل المنظّم ليبحث عن الحقيقة الحيّة المتمرّدة على المنطقيّات... «ولو سئل العقل الصافي لأنكر إمكان وجودنا، كما نحن، لو لم نكن موجودين»...

عفو ميشال شيحا!... إنه لم يوفّق إلى التحرّر من العقل وقواعد منطقه! وهو، إذ يستخلص من واقع، يعتبره غير معقول، قواعد العمل الذي يرجوه للبنان، نراه يتوسّل المنطق ليقيم أسس السياسة اللبنانيّة الدائمة: إقامة مجلس تمثيلي تجتمع فيه الطوائف، وتحاشي التشريع المتطرّف الذي لا يوافق إلا طبقة أو منطقة أو مدينة، وإيجاد أنظمة تجعل اللبنانيّين - كل اللبنانيّين - وغير اللبنانيّين يفضّلون لبنان على ما يحيط به، وأخيراً تدعيم التراث اللبناني بالحرص على تقديم الروحي على الزمني، وتفضيل الحرّيّة على الرفاهيّة.

مبادىء أربعة لا يهمّ ميشال شيحا أنها لا تنسجم مع النظريّات الحديثة، أو أن مبادىء «الديموقراطيّة المقدّسة»

لا تتقبّلها . . . إنها، في نظره، مبادىء فرضت علينا من واقع حالنا، بدونها لا يمكن أن نعيش . . .

ولكن، من قال أن في لبنان من يؤثر النظريّات، لجمال منطقها، على فروض الواقع وقواعد الحياة؟ . . .

أمثولة التحليل الذي قدّمه ميشال شيحا لنا انه لا يهدف إلى قولبة الواقع اللبناني في أي من الإطارات النظريّة التقليديّة . . لم يقل لنا أن لبنان أمّة، ولا قال انه ليس بالأمّة . . . ولا أخاله، لو سئل، إلا قائلاً أن لبنان لبنان، وكفى! ما همّنا، بالنسبة إلى وجوده أن نطبّق على هذا الوجود اسماً مدرسيّاً أو صفة مجرّدة؟!

إن الوجود الذي لا يتقبّله العقل عبثاً أن تحجزه في مقاييس العقل!

وهنا المفارقة . . . اذ ان للواقع اللبناني، في مستقبله ان لم يكن في حاضره، حاجات قد تفرض حلولاً لا يمكن أن تستبعد لمجرّد أن تاريخ لبنان لم يتعرّف إلى سابقة لها . ومن هذه الحلول ما قد يفرض علينا الخروج على بعض القواعد التي استخلصها ميشال شيحا قائلاً أنها أبداً أسس كل سياسة لبنانيّة .

ومن يدري، فقد يأتي يوم يكون فيه شرط صيانة الوجود اللبناني، بالمعنى الرسولي الذي حدّده شيحا، أن يأتي لبنان ما لم يأته ولا مرّة من قبل!

إذا كانت هنا المفارقة فهنا كذلك عظمة لبنان . . . وأمثولة تاريخه . إن حياته - وكدت أقول حيويّته - أقوى من المنطق، من منطق التاريخ، حتى ولو كان المنطق منطق تاريخ لبنان ومؤرّخيه!

II

قليلون أُعطي لهم، عبر التاريخ، أن يستشهد بهم الناس كلّما استشهدوا بالدستور. المشترع يعود إلى ما كتبوا، والقاضي يعود، العالم إذا نقد، والمواطن إذا طالب، والحاكم إذا حكم، حتى لو استبدّ...

من هؤلاء ميشال شيحا. جاء الدستور اللبناني يجسّد نظرية في الحكم بذل الرجل قلمه في المطالبة بها، قبل أن تصبح دستوراً، ثم في التبشير بها والدفاع عنها، بعد أن استحالت نظاماً حيّاً.

لم يخترع ميشال شيحا الديموقراطيّة، لكن النظام الذي يُحكم بموجبه لبنان، وسرّه في المجلس النيابي، ليس - يعترف واضعه - بنظام السيادة الشعبيّة التقليدي.

يقول ميشال شيحا، ويردّد: **«مجلس النوّاب عندنا ليس وليد مفهوم ديموقراطي للحياة الوطنيّة وحسب... المجلس، قبل أن يكون تعبيراً عن الديموقراطيّة، هو نقطة الإلتقاء الضروريّة بين الطوائف المتّحدة في هذا الوطن. إنه المظهر الرسمي لإرادة الحياة المشتركة، بل إرادة الحكم المشترك... مجلس النوّاب هو شرط التوازن والتناسق... هو شرط الإرادة المشتركة ومركز تجلّيها لتشهد بسعادة الحياة المشتركة... فإذا تعزّز المجلس، إزدادت حظوظ التعايش بسلام، التعايش في السعادة والحرّيّة»**.

فلسفة الديموقراطيّة في سياسة ميشال شيحا، أنها للبنان غيرها لسواه، وأن وحدة اللبنانيين غير الوحدة التي يمكن أن تكون، أو تتكوّن لسواهم.

لبنان بلد مفارقات ومتناقضات إذا لم يصهرها الزمن إنفجر بها البلد. وعمليّة الصهر هذه لها بوتقة واحدة هي المجلس، بل المجالس. والمجالس أن تدوم.

ولبنان هذا يجب أن يُحكم بحكمة لا بقوّة. ذلك أن القوة تجمّد المواقف فتتنافر، في حين تقرِّبها الحكمة، فتتّحد. والإتّحاد هذا، سبيله إجتماع المتناقضات والمفارقات في **عمليّة صنع القوانين معاً**، فتتوازن القوانين والمصالح عندما تستلهم أمثولات الماضي ولو تخطّت قواعد الديموقراطيّة الجامدة.

ثم أنّ الديموقراطيّة اللبنانيّة فيها «**شيء من الفيديراليّة**»، بحيث تكاد الطوائف تكون، كما في سويسرا، كانتونات لا تميِّز بينها حدود أرض ولكنها تتميَّز تبعاً للشرع الذي ينتسب إليه أعضاؤها.

«**طبعاً، الحلم هو أن نرى اللبنانيّين يتّفقون كلّهم، فجأة. لكن ذلك لا يمكن أن يكون إلاّ حلماً. لن يقوى أحد على اجتراح أعجوبة توحيد اللبنانيّين في يوم واحد...**» ليس «**بالتنازلات السريعة الجسيمة**»، ولو متبادلة، يتوحّد لبنان، كما لا يعيش لبنان «**إذا كانت كل طائفة تعيش والميزان في يدها، تضع وزيراً قبالة وزير،**

وحاجباً قبالة حاجب»، فتسوق لبنان إلى حدود **«الحلول المستحيلة»**. والعدالة، إذا أكثرنا من موازنتها، تنقلب ظلماً لأنها تبعدنا عن مكسب الطائفيّة الوحيد، الذي تعلّمناه عبر الأجيال: التسامح والتعايش.

وإذا كُسر عقد التعايش هذا وبطل التسامح، إذا ضعف التمثيل أو هزلت المجالس، فَقَدَ الحكم شرعيّته وأفلت الزمام **«فتصبح القوى غير النظاميّة هي القوى المنظّمة للدولة المسيِّرة لها»** ويقفز لبنان إلى دنيا المجازفات المجنونة.

عند هذا الحدّ، يسوقنا المنطق إلى القاعدة الدستوريّة الثانية في نظريّة ميشال شيحا، تكمل التمثيل ونكاد نظنّ تصحّحه: الرجال.

نعم، الرجال، لأن **«الحكم فعل الرجال»**.

ويمضي ميشال شيحا فيعترف: **«في ظلّ دستور كدستورنا هو أحد أشدّ دساتير العالم تكريساً لقوّة السلطة، إرادي بقدر ما هو ديموقراطي، الحكم يكون رهن إرادة الرجال لا ملاحة القوانين...»**.

فعن الرجال يجب إذاً أن نبحث، رجال حكم يمارسون، مع الفيلسوف، **معرفة النفس**، ويتحلّون برفعة المناقب، رفعة الخلق، رفعة الشعور، رفعة الفكر.

وكالحلقة، تكتمل نظريّة ميشال شيحا بالتقاء القاعدة الأولى - التمثيل - والقاعدة الثانية - الرجال - عند

الحوار الذي يطلب قيامه بين الحاكم والشعب: «**فليتكلّم الحاكم، يتكلّم حتى يعرف الشعب ما يجب أن يعرف عن مصيره، فيرتفع شعوره وترتفع أفكاره**»، ويعيش المواطن شؤون الدولة ويعانيها ويشارك فيها، فينتعش المجتمع اللبناني لأن «**غذاءه الحرّيات التي من أجلها وجد**»، وتتحسّن «**الصحّة الأخلاقيّة**»، وتصان «**كرامة الإنسان**».

«**أكيد يهمّنا** - قال ميشال شيحا - **ان يتجهّز لبنان، وتشاد فيه العمارات الجميلة، وتشقّ الطرق الوسيعة الطويلة، وتصبح في متناوله كل مظاهر التقدّم المادّيّ. ولكن يهمّنا أكثر من ذلك أن يكون في لبنان إنسان... أن يستيقظ اللبناني المنبطح ذلّة ويقف على رجليه... أن يرفض المواطن التضحية برأيه في سبيل مصلحته فلا يكون أحد بعد اليوم متزلّفاً أو مستزلماً، ولا يخاف النائب بعد اليوم مغبّة مهاجمة الحكومة الباذلة عطاياها لأتباعها، ولا يؤثر الصحفي بعد اليوم السكوت لأن الصمت أوفر ربحاً من النقد الأمين**».

في صنعة كالصحافة، محكوم على محترفها - ولو هواية - أن يكتب يومه ليومه، أو نهاره لنهاره، يمتاز الكبار بولائهم لمنطق لا يتغيّر مع الأحداث، يقيسونها به، ولكنه يظلّ يتخطّاها، فتمرّ الأحداث ويبقى المقال ما بقي المنطق، فيبدو بعد حين أن الذي تقلّب ليس الكاتب بل

الذين كتب عنهم بدَّلوا وتبدَّلوا، فلم يبدّل الكاتب فكره تبعاً لتصرّفهم.

فحيال أحداث وظواهر لو عاصرها ميشال شيحا وعاناها لكان ينظر إليها كما ينظر أحرارنا، يتأثّر بها فيفتّش لها عن حلول أعمق من الحلول، **«حلول من لحم ودم»** كما يقول، ولكنها تستلهم مبادئ الدستور وتصون جوهره... قد يكون من حق أبي الدستور علينا أن نحاول البحث، في نطاق النظام الحيّ القائم، عن قوالب لبنانيّة ديموقراطيّة جديدة لما يبدو، في ظاهره، وكأنه محتوم عليه أن يفجّر الدستور ويقلب النظام، بل وينسف المجتمع. ذلك ان لبنان**«ليس بلد انقلابات ومجازفات»**، بل هو **«بلد الزمن والنظام يصونه من الخضّات، بلد التراث يحميه من القوّة»**.

«الدولة وموظّفو الدولة، المؤسّسات وأجهزة المؤسّسات، العمّال من كل صنف، أرباب عمل وشغّيلة على حد سواء، الأجراء من كل نوع، كلّهم الآن يجنّون ويجنّنون. يجب وضع حد لهذا القلق، بل لهذا الهاجس الفرديّ والجماعيّ، لهذا الذعر المصطنع إلى حد بعيد، فنتوقّف عن ارتجال القوانين والمراسيم، لكلّ شيء وللاشيء...».

كتب ذلك ميشال شيحا في مقال بجريدة «لوجور» عام ١٩٤٦. وكان يمكن أن يكتبه اليوم، فيقترح، ونقترح معه

ما لا نزال، بعد ثماني عشرة سنة، بأمسّ الحاجة إليه: «**لجنة إشتراعية دارسة عارفة فاهمة، تأخذ وقتها لتدرس وتزن وتخمِّر القوانين**» التي نحتاجها. ذلك أن «**كل شيء تقريباً قد أصبح الآن مسألة تكنيّة، ومضى زمن الخطب الطنّانة الرنّانة، زمن التأكيدات الجازمة والأقوال الجميلة الفارغة**».

(...) أوليسَ ميشال شيحا الذي كان، في مئة مقال ومقال، يقسو على المجلس، كل مجلس، يتهكّم عليه حيناً، ويؤنّبه أحياناً، يتّهمه بالخمول بل الكسل، فضلاً عن الجهل والتقاعس والفوضى؟...

نعم، ولكن ميشال شيحا كان دائماً يردّد أن ما تخسره المؤسّسات السياسيّة يربحه الشارع.

وميشال شيحا، الذي كان قاسياً في محاسبة المجالس، كان يميِّز بينها وبين النظام الذي تمثّل. بل وأكثر. كان يضع لانتقاد المجالس حدوداً لا يقبل تخطّيها. يعرف أن المجلس عندنا «**هيئة غير محبوبة**» دائماً نتهكّم عليها، وبشيء من الحق، ولكنه يقول أن قلّة احترام المجلس كمجلس تؤدّي إلى فقدان الدولة، كل الدولة، احترام المواطنين لها، حتى إذا ما انشلّت أعمال المجلس، أدّى ذلك إلى شلّ أجهزة الحكم كلّها.

ثم أكثر وأكثر: ميشال شيحا يقول أن علّة المجالس في السلطة التنفيذيّة التي تسوقها إلى غير ما يجب أن تفعل، أو

تتركها تنساق. فقلّما اشترع مجلس قانوناً جائراً أو خاطئاً من غير أن تكون الحكومة هي المسؤولة، ناهيك بمسؤوليّة الحكّام في شرشحة المجالس، انتخاباً وقيادة واستشراعاً.

من هنا أن الحلول الجذريّة، في لبنان، لا يمكن أن تقع خارج إطار التمثيل.

مجلس **تلتقي فيه الطوائف ولو لتتقاتل** - كان يقول ميشال شيحا - **بدل أن تتقاتل خارج المجلس، في الشارع، في ظلّ الكنيسة والجامع!**

«**حلم جميل...**» كان يقول ميشال شيحا. كل لبنان، كطبيعته، فيه شيء من الحلم! ومستقبله، كتاريخه، «**يصاغ في وحدة مع طبيعته... يجيء مستقبله نموّاً طبيعيّاً لماضيه**».

(...) «**لأن لبنان هو أحد هذه الأمكنة القليلة في الأرض حيث كل شيء - حتى المادّة - يجب أن يُفهم ويتكوَّن تبعاً للإنسان، لمرتبته، ولروحه...**

... هو «**وطن استحقاق، بل وطن الإستحقاق، يعطى للمستحقّينه وطناً**».

كأنّنا بلبنان اليوم، إن لم نستحقّه يزول!

تقديم

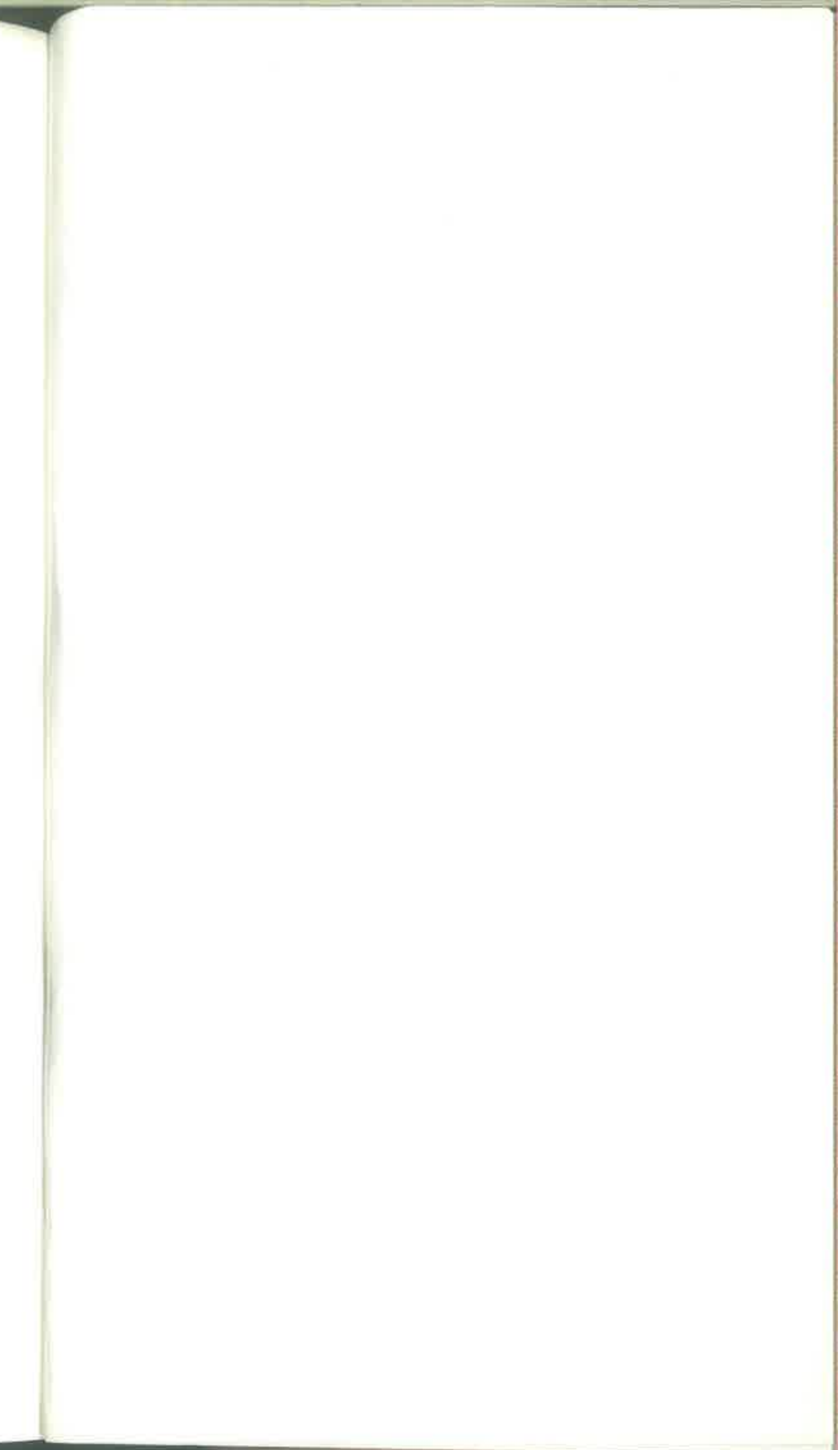
هُوَذا نصٌّ يرقى إلى قُرابة سبع سنوات. وهو، في حُسباننا، قد صمد لما شهدته هذه المدّة من أحداثٍ غير عادية. والقارىء محكّم، على أيّ حالٍ، في أمر هذا الرأي الذي لا نعدّه تجرّؤاً. فإنّ من طبيعة الحقيقة أن تقاوم الزمن وماجَرَياتِ التاريخ.

واللبنانيّ المتابع سياسةَ بلاده يعنيه أكثر ما يعنيه، في مثل هذه الأيّام المضطربة، أن يوفّق إلى تعريفٍ لهذه البلاد، وهي بين أكثر الأوطان فرادةً على الأرض، وأن يشارك في تجنيبها العواصف.

وما بحَثْنا عنه قبل أعوامٍ ووجدناه يومها (وإن لم نكن اكتشفناه) ما يزال، على ما يبدو، مطابقاً لصُلب الواقع اللبناني. ولكنّ قارىء الصفحات التالية لن يفوته أن يتذكّر أنّها كتبت سنة ١٩٤٢، عهدَ كان فيه وضع لبنان مبهم المعالم وكان كلّ شيء معتماً وكانت آفاق العالَم مسدودة.

١٥ آذار ١٩٤٩

أعرفْ نفسَك بنفسك



لبنان اليوم، وهو قد عُمّر خمسة آلاف عامٍ بل تزيد، عاد لا يدهشه أن يقال فيه أنّه بلدٌ فتيّ. فهو قد اعتاد ذلك. وهو يسوّغ هكذا اسمه الآخر، أي فينيقيا، إن صحّ أنّ هذا الاسم هو نفسه اسم فينيق الخرافة، ذاك الطائر الناريّ الريش، الذي كان لا يموت إلا لحظةً ثم ينبعث من رماده. ولعلّ اللبنانيّين أَولى من أهل طيبة، المتحدّرين من الفينيقيّ قدموس، بأبّهة المطلع الذي جعله سوفوكليس لـ «أوديب الملك»: «إيه أبناءَ قدموس العتيق، أيها الخلَف الفتيّ...».

هذا اللبنان المولود أمس، على ما يزعمون، هذا اللبنان الذي جاوز عمره عدداً من القرون، بلغ الآن، في ما يبدو، سنّ الرشد ليس إلّا. ذاك ضربٌ من سخرية القدار.

ما نحن صانعون، هذا المساء، في ختام رحلةٍ تباينَت مراحلُها طولاً، وأعوزَنا الوقتُ، في أثنائها، فغادرْنا عهوداً لبنانية من غير أن نستنطقها، على جدارة ذكراها بأن تستعاد؟ إنّما نبذل محاولةَ نظمٍ وتأليف وجهداً لنعاين ما هو نحن ولنفسّره أيضاً: لَا نأبى تفسيره بما كنّا، بل نفسّره، على الأخصّ، بمقتضى طبيعة الأشياء. هذا الجهد، إذا تكلّل بالتوفيق، يكشف لنا، عَبْر تصاريف سيرةٍ تاريخيّة غير عاديّة الاضطراب، شروط الاستقرار النسبيّ في بلادنا.

مثل هذا الاستقرار هو كلّ ما يؤمّلنا به موقعنا الجغرافيّ الذي هو مجلبةٌ، في آنٍ معاً، لأشدّ حسد ولأفدح خطر (بحسب وجهة النظر)، مع بقاء الاستقرار المذكور متعلّقاً، في وجوده، بما لنا من صلابة النفس والإرادة وبما يبذله عقلنا من طاقة. نحن عشنا، ومايزال محكوماً علينا بالعيش في

خطر. وسيكون علينا دائماً أن نرفع السدود في وجه الطَوَفان أو أن نعدّ له المجاري، إذا شئنا ألّا يجرفنا معه.

فالحال أننا نتحكّم تحكّماً متزايداً بشبكةٍ من الطرق الضروريّة كان من هُم أقوى منا وسيظلّون يطلبون المرور عليها، في أيّام الأزمات كما في أيّام الهدوء. فإذا تركناهم يمرّون كنّا عُرْضةً للغرق (إن كان العدوّ هو الذي يمرّ)، وإذا منعنا عنهم المرور كان علينا أن نتوقّع منهم أن يغتصبوه (إن لم يذد عنه غيرنا). وفي أحداث الحرب الجارية وفي الأحداث التي شهدها الشرق الأوسط، من قبلُ، أيّامَ الحرب الكونيّة الأولى، شاهِدٌ جديد على مغامرتنا الأزلية. نضيف إلى ذلك فوراً نيات مبيّتة من الجوار ومطامحَ قد نكون غرضاً لها.

مع ذلك بفضل موقعنا على الخريطة ولأن لا قوّة تدّعي العالمية تستطيع أن تنصرَف عنّا انصرافاً تاماً (لوجودنا في مكانٍ وعلى طريق يتّسمان بصفةٍ عالميّة) وإنّ كوننا، فوق ذلك، بلادَ جبال ما زال

التحصّن فيها والدفاع عن النفس أمرين ممكنين، وإنّ امتلاكنا أخيراً، بالإضافة إلى المُناخات الطيبة، واجهةً واسعة على عُرْض البحر، قد جعلت كلّها منّا، بسبب ما تجلبه علينا من مخاطر، (وبالرغم ممّا في هذا القول من مفارقة) أرضَ لجوءٍ ومأوى للمضطهدين والمنبوذين، مع ما ينطوي عليه مثل هذا الامتياز من عواقب وأثقال.

ولمّا كانت رقعةُ أرضنا صغيرةً وكانت جبالنا عاجزة عن إيواء ملايين الناس وإطعامهم، فإنّ مسألة الهجرة تُطرح علينا كلّما فاض سكّانُ بلادنا عن طاقتها.

والجليّ أنّ جيراننا من جهة القارة ليسوا هم من يحتاج إلى مزيد من الأرض (فإنّ كثافة السكّان عندهم ضئيلة)، بل نحن المحتاجون. ذاك أمرٌ ليس بالجديد كلّياً. فإذا كان الفينيقيّون قد أدّوا قسطهم، قبل ثلاثة آلاف عام، في إعمار قبرص وكيليكيا والأرخبيل إلى برّ الهَلّينيّين، وإذا كانوا، وهم في أَوْجهم بين القرنين العاشر والسادس قبل المسيح، قد أسّسوا أوطيقا وقادش وقرطاجة، وإذا كانوا قد ضربوا في كلّ مكانٍ تقريباً من العالم

المعروف والمجهول، في تلك العهود، فإنما حملَتهم على ذلك أسبابٌ هي عينها، **إلى حدّ ما**، التي حملَت اللبنانيّين على الرحيل، قبل حوالى مائة عامٍ، إلى مصر أوّلاً ثم إلى نواحي العالم الأربع.

نعلم، من بعدُ، أنّ علينا، في ما يلي من بحثنا، تجنّبَ المَذْهبَةَ. ونحن، في هذا السبيل، لن ننسى أنّ النظريّة يواجهها الواقعُ الحيّ دائماً بما فيه من تغيّرات ومن أمزجة.

***

أمّا عن الأرض فإنّ **لبنان اليوم** مطابقٌ، على وجه التقريب، لأصوله، أي للبنان الفينيقيّ. غير أنّ علينا، إن شئنا الوقوف على فينيقيا الأم تامّةً، أن نساير الساحل المتوسّطيّ من الجنوب إلى الشمال، ذهاباً من جبل الكرمل وعكّا إلى «أرادوس» القديمة، وهي جزيرةُ أرواد، وإلى «أنطرادوس» وهي طرطوس. فأرواد، القلعة الفينيقيّة الشماليّة، كانت الكفّةَ المقابلة لصوْر في الجنوب. وإذا ما نحن سرّحنا الطرْف من طرطوس

نحو الشمال، جاز لنا أن نستذكر قرابةً باللاذقيّة التي كانت «لاوذيقة لبنان» وبمحيطها.

والجبل اللبنانيّ الذي يمتدّ موازياً البحرَ وسلسلة المدن الساحليّة، وهو اليوم شأنه بالأمس، أكثر أحراجاً في شماله منه في جنوبه، تَبَعاً لصعوبة مسالكه، إنّما هو عمودنا الفِقْري حقيقةً ومجازاً. وقد كان غيرَ مسكونٍ تقريباً، أيام ازدهار جبيل وصور، تتجاوب في أنحائه أصوات الكواسر، وكان خاضعاً في تلك الأيّام، شأنُه في أيّام روما، لما يوازي الحقوق المَلكيّة رغبةً في استغلال غاباته. فهو آنذاك مَعينٌ لا يُخشى نضوبه لتَرَسانات الساحل وبنّائي السفن فيه. أمّا اليوم فنحن نرى القليل المتبقّي من أشجار العهود القديمة على هذا الجبل الذي بالغت يد التعرية في الامتداد إليه وأفرطت. ثم إنّ الماعز ما لبث أن انضمّ إلى الحطّاب، بعد اختفاء الكواسر، ليقضي على النُبُوت الفتيّة. هكذا يُنظم شِعر الرعاة.

وأمّا الهَضْبة العالية الممتدّة ما بين جبل لبنان الشرقيّ ولبنان (أي البقاع) وهي موازيةٌ للجبل وللبحر معاً، فإنّها اليوم أهراؤنا الكبرى. وهي قد

سُمّيَت مع امتدادها إلى الشمال «سوريا المجوّفة»، ولكنها سمّيت أيضاً، في العهد الروماني، فينيقيا لبنان؛ وهذه تسميةٌ لا ينتظر منّا نحن أن نطعن في شرعيّتها، وهي موافقة أتمّ الموافقة طبيعةَ الأشياء. في ذلك العهد كانت عمائرُ بعلبكّ الكبرى لا تزال رافلةً في مجدها الأول، وكان قد مضى قرنان، في الأقلّ، على الفرقة الثالثة «غاليكا» التي كانت مرابطةً في فينيقيا، وهي تتنقل، بلا عائقٍ، ما بين الساحل والهضبة، ما بين بيريت وبعلبكّ.

***

لبناننا، على خريطة العالم، بقعةٌ صغيرة. وهو، من طرف المتوسّط الشرقيّ الذي يقعُ عليه، ينظر، من فوق تونس، أي قرطاجة، إلى جبلِ طارق على الطرف الآخر. وإذا كان الفينيقيّون لم يبحروا بمحاذاة الشاطىء، في تلك المرّة، بل تركوا عادةَ المساحَلة واتّجهوا من صوْر إلى الغرب، في خطٍّ مستقيم، مخلّفين جزيرةَ كريت إلى يمينهم بعد أن توقّفوا فيها، فقد وجب أن يَصِلوا، على وجه الدقّة، وهم يبحثون عن رأسٍ مشرف على المياه،

إلى حيث أنشأوا، على الأرض الإفريقيّة، مستعمرتهم الكبرى في ما وراء البحار. وعلى هذه الطريق تقع مالطة وغوزو ثم بنتليريا، وهي كلّها كانت لهم، على ما نعلم.

ولنلاحظْ، ما دمنا ننظر في موقعِ لبنان الجغرافيّ، أنّنا، ونحن مستقرّون عند ملتقى قارّاتٍ ثلاث، لا نكوّن رأسَ جسرٍ مثاليّاً وحسب - فهذا أمرٌ بديهيّ - بل نكوّن أيضاً واحداً من مَراقب العالَم.

وكان أمكن لكونتينو أن يكتب مايلي في فينيقيا الماضي:

«فينيقيا تظهرُ كمَعْبر ضيّق بين إفريقيا وآسيا، إذ تمتدّ في ما وراء لبنان صحراءُ الشام الكبرى التي يعزّ اجتيازُها. على خلاف ذلك، نرى فينيقيا متّصلةً من الجنوب، عَبْر فلسطين، بشبهِ جزيرة سيناء وبمصر. وأمّا من الشمال فهي متّصلةٌ بواديَيْ دجلة والفرات الأعليين. بذا نفهم أنّ فينيقيا لم يكن يسَعها البقاءُ بمعزِلٍ عن صراعات العالم القديم. كان عليها أن تتلقّى آثار تلك الصراعات أو أن تنحاز إلى جهة. وكان الاستحواذ عليها، إلى

ضرورته لكلّ إمبراطوريةٍ كبرى بسبب ما فيها من موارد، أمراً ذا فائدةٍ استراتيجيّة أيضاً. فهي كانت، لمن يستولي عليها، باباً مفتوحاً إمّا على إفريقيا وإما على آسيا، أو «مَوْطئَ قدَمٍ» يصلح حصناً لمن يحتلّه ونقطة انطلاقٍ لتوسّعٍ مقبل».

ما الذي يجب تغييرُه في هذا التعريف ليسوغ تطبيقُه على الحاضر؟ لا شيء، على ما يظهر، سوى أنّ الصحراء قد تمّ اجتيازُها بالطول وبالعرض وأنّ الطريق قد باتت طرقاً وازدادت ضرورةً واتّساعاً وأنّها لا تني تنتظر أشدّ المركبات إتقاناً لخدمة خليقةٍ بالأباطرة.

لو تمثّلْنا مروحةً ذات فروعٍ ثلاثة، هي إفريقيا وآسيا وأوروبا، لوجدنا أنفسنا إلى حدّ بعيد في موضع المحور. نحن في الموقع الذي تجوز تسميته قطب الرحى. وطريق الهند البرّية والجوّية تمرّ حيث نحن وهي ستزداد احتياجاً إلى هذا المرور (ما زلنا نذكر «الرحلة الصفراء» التي كانت قِبْلتها بكين في الصين، فجعلَت من بيروت منطلقَها الآسيوي؛ ذاك أنّ هذا الطريق هو، في الواقع، أقصر الطرق).

وليُسمح لنا بأن نستشهد، في هذا الصدد، مقطعاً من محاضرة أُلقيَت، قبل ثلاثة عشر عاماً في هذه القاعة نفسها: «ثمّة طرقٌ عالميّة لا بدّ من رسْمها لمن أراد أن يعلم من أين هو آتٍ وإلى أين هو ذاهب، طرقٌ للأمس وطرق للغد لها منافذُها ومفترقاتها. نحن هنا في نهايةِ واحدةٍ من هذه الطرق أو في بدايتها. فسكّان آسيا الجنوبية جميعاً، أي نحو سبعمائةٍ من ملايين الناس، لا مناصَ لهم من المرور بنا ليَصلوا إلى المتوسط الذي هو قلبُ العالم القديم، ولا يهمّ أن يحيدوا عنّا قليلاً نحو الشمال أو نحو الجنوب، بل المهمّ أنّ هذه القارّةَ الآسيويّة العاجّة بالبشَر، وهي تمتدّ من خليج فارس إلى بحر اليابان، ستسلك هذا الطريق، مع ازدياد اعتمادها على السّكة الحديد أو على السيّارة أو على الطيّارة، وتسلكه أوروبّا أيضاً لتلتقيها برّاً أو جوّاً...».

هذا وعلينا أن نضيف إلى الطريق المذكورة طريقاً أخرى تقطعها، وهي طريقُ قطار الشرق السريع القادمة من الشمال. ذاك في انتظار أن تعود السكك الحديد غيرَ رائجة فتخلي مكانها لوسائط

نقل المستقبل. هذا هو موقعنا من سطح الكرة.
ولنذكر أنّنا مقيمون بين الدرجتين الثلاثين والأربعين من خطوط العرض الشمالية وأنّ لنا الجبل كلّه بسائر درجات ارتفاعه القابلة للسكن ولنا البحر أيضاً بموازاة الجبل كلّه، فتتحصّل لنا من ذلك مُناخاتٌ تجمَع إلى اللطف البالغ تنوّعاً بالغاً، مواتيةٌ للإنسان وللزراعات على اختلافها.
ثم إنّ لمنظر الأرض اللبنانية أكثرَ السمات تمييزاً لبلاد أوروبّا الجنوبيّة. فهو يشبه شبهاً غريباً منظر الجزر الكبرى في المتوسّط. وهو مغايرٌ، بعنفٍ أحياناً، لمناظر تشاهد في الواحات أو في السهوب أو في الصحاري، على قربها الشديد منه. هكذا تبدو بلادنا، من بعض الوجوه، منتسبةً إلى عالم الجزر انتساباً لا يأبى الإقرارَ لها به إلّا الإراضيّون. بل إنّ بعض هؤلاء أنفسهم قد اغترّوا منذ زمنٍ غير بعيدٍ، فادّعوا القدرة على تفسير ما نحن عليه بطبقات الأرض العميقة لا بقممها.

***

تبلغ مساحة لبنان اليوم ١٠ ٥٠٠ كلم^2 تقريباً،

أي ربعَ مساحة سويسرا. وعلى هذه الأرض الضيّقة المنحدرة السطح، يعيش نَيّفٌ ومليونٌ من الناس، أي ما يساوي أيضاً ربعَ سكّان سويسرا تقريباً. فتكون كثافة السكّان في لبنان مساويةً لما هي عليه في سويسرا، أي نحو ماية نفسٍ في الكيلومتر المربّع. غير أنّ بلادنا، وهي بلادٌ جبليّة مثل سويسرا، أقلُّ حظوةً من هذه الدولة ومعدّل الكثافة فيها أقلّ مواتاةً، لأنّ جانباً لا يستهان به من أرضنا، في الشرق وفي الشمال الشرقي، قاحل ولا يزال، حتّى يومنا، غير مأهول تقريباً.

لئن كنّا قد وجدنا أنفسنا مسوقين إلى تقصّي حالنا على الصعيد السكّاني، فإنّ علينا أن نتوقّف ها هنا لنَطرح على أنفسنا بعض أسئلة: **من هم البشر الأحياء الذين يتكوّن منهم الشعب اللبناني اليوم؟**... علينا، قبل كلّ شيء، أن نجد جواباً لهذا السؤال إن شئنا أن نتعرّف إلى أنفسنا وأن نميط اللثام عن وجه هذه البلاد ليسوغ لنا، بعد ذلك، فتحُ سجل القرابات ووجوه الشبه. أيّة تركاتٍ راسخة ورثها لبنان اليوم ويسعها أن تُقوّي «شرع المكان» (jus soli) بـ «شرع الدمّ» (jus sanguinis)؟ لا

نرى الجواب - والحق يقال - أمراً هيّناً.

غير أنّنا باذلون وُسْعنا، وإن رجح أنّ علينا لزومَ جانب الإجمال لأنّ الوقت المتاح لنا لا يبيح الوصولَ بمثل هذا التحقيق إلى أقصاه. بعد ذلك، لا قبله، يصير ممكناً، في المساق الآيل إلى اكتناه هُويّتنا، أن نجوز مسرعين من أصولنا ومن تاريخنا إلى العناوين الطائفية التي اصطُلح على تصنيفنا بها. على أن نعرض بعد ذلك لأخلاقنا ولشرائعنا ولحياة لبنان اليوم في نطاقها القوميّ والدوليّ. «**لا يموت الماضي قط تماماً بالنسبة للإنسان**»: هذا ما كتبه فوستيل دوكولانج في مقدّمة **المدينة القديمة**. «**يسع الإنسانَ أن ينسى (الماضي) ولكنّ (الماضي) يظلّ قائماً فيه أبداً. وذلك أنّ الإنسان، في كلّ عصر، هو نتاجُ العصور السابقة جميعاً وخلاصتها**».

والذي يظهر فوق كلّ ارتيابٍ هو أنّ الشعب اللبناني في جملته - وإن لم يكن هذا شأنَ كلّ فردٍ من أفراده - عليه أن يتقبّل نسباً يرقى إلى ما هو

أبعد بكثيرٍ من أنسابٍ يتوقّف عندها البعض متعسّفاً، طلباً لتسويغ سياسةٍ من السياسات. ذاك في أيّ حالٍ موضعٌ تفرض فيه الحيطة نفسَها فرضاً على الأحكام. فإنّ أيَّ فتحٍ جاء بعد فتوحٍ لا يعدّ كافياً لتغيير الصورة التي كانت لشعبٍ بتمامه بين جيلٍ وجيل، بل بين ألفٍ من السنين سبقت وألف تلت. والراجح أنّ البشر الذين كانوا مقيمين على سواحلنا قبل خمسين قرناً أو أربعين أو ثلاثين أو عشرين، والذين ننبش حضارتهم ولغتهم بغير كثيرٍ من الاحترام، لا يأبَون أن يرَوا في بعض لبنانيّي اليوم أخلافاً أصيلين لهم، وذلك مهما بلغ فتك الحروب وكثرة الهجرات منذ تلك الأزمنة البعيدة. بل العقل يأبى الاعتقاد أنّ الدم قد تغيّر تغيّراً تامّاً حتى لو لم نعتمد في تقرير ذلك إلّا على حساب الاحتمالات. ولنكن على يقينٍ من أنّ المعتني بوصف السلالات لن يشكو البطالة إذا ما اتّخذ اللبنانيّين موضوعاً له. يزعمون مثلاً أننا شعبٌ ساميّ كلّياً. هيهات!. بل إنّه ليبدو من المجازفة بمكانٍ أن يقال أننا ساميّون لا غير. فلنقتصر على استشهاد بضعةِ نصوصٍ، جديدة بقدر الإمكان،

قبل أن نستعيد بإيجازٍ تقلّبات أحوالنا عَبْر التاريخ لنُظهر للعيان ما ينطوي عليه أمرنا من تعقيد:

«**يعيدنا البحث عمّا قبْل التاريخ عن وجود سكّانٍ أصليّين كانوا يأهلون الساحل بكثافةٍ عظيمة ولا يظهر أنّهم كانوا ساميّين**» (كونتينو).

«**ولا يجاوز علم الإناسة ما يسوغ لنا أن نتوقّعه، إذ لا يحمل إلينا ما يثبت أنّ العِرق الذي كان يأهل فينيقيا، في العهد التاريخي، هو العِرق ذو الجمجمة المستطيل، دون سواه، وهو ما كان يُفترض أن نقع عليه لو كنا حيال ساميّين أقحاح. بل نحن، منذ ذلك الحين، حيال عناصرَ ممزوجةٍ مزجاً شديداً**» (كونتينو).

«**والواقعة التاريخية الأولى تدلّنا على دخول الأثر المصريّ إلى جبيل، وهو أثرٌ عمُق وعمّ البلادَ كلّها في أثناء الألف الثاني**» (كونتينو).

«. . . . **تنتهي معلوماتٌ مختلفة، لا يخلو أمرها من بعض التشتّت الجغرافي، إلى إظهار حالةٍ من التجانس الساميّ عمّت، في غضون الألف الثالث، جملةَ فينيقيا-فلسطين حتّى أقصى الجنوب. هذا التجانس نجد عليه أدلّةً أكثر ثباتاً في الاتّجاه**

المقابل، أي في اتّجاه الشمال. . .» (ريمون ويل، فينيقية وآسيا الغربية، ص ٢٥).

«غطّى الغزو الهنديّ - الأوروبّيّ آسيا الصغرى وأرمينيا (وهو لم يبدأ تجاوزَ الشمال إلا قبْل المسيح بنحوِ من ألفي عام) وأسفر عن اختلاطِ بالسكّان الأصليّين (وكانوا آسيويّين غير ساميّين) فنشأت الشعوب التي قُيّض لها أن تحتلّ مكانةً عظيمة في تاريخ الألف الثاني، وأهمّها شعوب الأسرة الحثّية. وغطّت، في المدّة نفسها، موجاتٌ أخرى من الغزاة نواحي الفرات الأوسط وسوريا الوسطى إلى الغرب منه، وانطلقت من هناك نحو الجنوب فبلغت فلسطين».

«في هذه البلاد السورية-الفلسطينية، نلتقي، ونحن نستكشف، على هذا النحو، أحوالَها في غضون الألف الثاني، عنصراً سكّانيّاً جديداً ذا أهميّة كبرى، مصدره الدفعاتُ الهنديّة-الأوروبّيّة» (ويل، ص ٨٠).

«جاءت الجماعات الهنديّة-الأوروبّيّة من إقليمٍ شاسع (في الشمال) يتّصف بالبرد وبحضارةٍ ضعيفة، فكانت مكوّنةً في مرحلة وصولها، من

الزّارعين الرحّل، على الأغلب... ولنضفْ ها هنا بين هلالين: **أنّها أدخلت معها الخيلَ التي كان العالم الشرقيّ، قبل وصولها، يجهلها جهلاً تامّاً».** (ويل، ص ٩٣).

«أظهر لنا الحثّيّون الآسيويّون الذين سبقوا الوفودَ الهنديّ الأوروبيّ أنّه من عهدٍ موغل في القدم، طرأ على السكّان تبادلٌ وانتقال وتمازج بين البلاد السوريّة-الفلسطينيّة وآسيا الصغرى... فيكون طبيعيّاً أن يستمرّ التنقّل والهجرات بالسهولة عينها بعد بدء المرحلة الهنديّة-الأوروبّيّة، أي بعد سنة ٢٠٠٠... وأمّا وجود عنصرٍ هنديٍّ-أوروبّيٍّ ذي أهمّيةٍ في البلاد السورية-الفلسطينيّة، فهو واضحٌ وضوحاً تاماً من وثائق متعلّقة بالبلاد المذكورة قُيّض لنا أن نقع عليها في مصر، وهي ترقى إلى العهد الأوّل من عهود الدولة الجديدة، أي إلى القرنين الخامس عشر والرابع عشر، وترفد بحثنا بمعلوماتٍ نفيسة جدّاً» (ويل، ص ٩٤).

وهكذا إننا لا نقع منذ ما قبل التاريخ حتّى القرنين الخامس عشر والرابع عشر قبل الميلاد، أي حتّى ألواح تلّ العمارنة، إلا على واقعةٍ وحيدة

ثابتة، في ما يتّصل بالبلاد التي تشغلنا هنا، وهي غلبة الاختلاط والتشويش. فإنّ مصهرَ الأعراق والنماذج البشرية، إنّما هو هذا الجسرُ الذي يصل المتوسّطَ الشرقيّ بخليج فارس. كان بعض البشر يصعد، في ذلك الماضي السحيق، وبعضهم يهبط، فيلتقون ويتّحدون، طوعاً أو عَنوةً، على الأرض التي يشكّل وطننا، اليوم، الشطرَ الأوسط من إقليمها البحريّ.

ثم إنّ الوضع لجهة الوصف السلاليّ يزداد وضوحاً، بدءاً من القرن الرابع عشر قبل المسيح، وتمسي معرفتنا به أوثقَ بكثير، إلا أنّه يبقى، مع ذلك، محيّراً.

هذا وإنّني ذاكرٌ هنا، قبل أن أقول كلمةً في الوضع المذكور، صفحةً جليلة الفائدة للمغفور له الأب لامنس تناول فيها موجاتِ الغزو الكبرى التي كان المشرق الحالي غرضاً جزئياً لها ما بين عهد تلّ العمارنة وفتوح الإسكندر. قال ما يلي:
«كان سكّان الدويلات السورية يعيشون في معازلِ أرضهم المجزّأة، آوينَ إلى تضاعيف جبالهم تحميهم غاباتُ الأرز المعمّرة وتحول دونهم وديانُ

أنهارهم الجارفة، فكانت حياتهم حياةَ العشائر وقواهم تُهدر في النزاعات الداخليّة: الشمال يواجه الجنوب وأهلُ الجبال يواجهون أهلَ السهول وسوريّو الداخل يريدون لأنفسهم منفذاً إلى البحر ينتزعونه من أهلِ ساحل المتوسّط، أي من الجُمهوريّات الفينيقية. والجميع، وهم في معمعان هذه الحروب الأخويّة، يهملون مراقبة المعابر، أي بوّابات طوروس ومخاوض الفرات، فيدَعون سياج الصحراء مشرَع الأبواب. هكذا شهدوا غزو العبرانيّين ونزول القبائل الأناضوليّة نحو الجنوب، ونزول القراصنة الإيجيّين إلى السواحل، ونزول الفلسطيّين أيضاً (والراجح أنّهم جاؤوا من كريت) وتوالى عليهم من غير انقطاعٍ فاتحو الشرق والغرب: من البابليّين إلى المصريّين إلى الحثّيّين إلى الأشوريّين إلى الفُرس إلى المَقْدونيّين. كان افتقاد الوحدة والشعورِ القوميّ قد أفضى إلى تراخٍ معنويّ. أما الفينيقيّون، وهُم أشدّ مرونةً، فلم يستسلموا للأمر الواقع. لم يعلنوا على الأشوريّين ولا على الفُرس حرباً مكشوفة، إلّا أنّهم ألزموا الغزاةَ بأن يحسبوا لهم حساباً وأن

يدفعوا ثمناً لخدماتِ بَحْريّتهم. وكان أن تقبّلوا الاضطلاع بمهمّةٍ رابحة هي مهمّة الوسيط بين آسيا والعالم المتوسطيّ». (سوريا، ص ٨). إنّ أوّل ما يستخلص من هذا النصّ هو التفريق التاريخيّ بين ما يطلق عليه الأب لامنس اسمَ الجمهوريّات الفينيقيّة وبين ما يحيط بها، **لا لجهةِ الحدود وحسب، بل لجهة المناهج السياسيّة أيضاً.**

كان علينا ألاّ نَعْبر بهذا من غير إشارة. فها هنا علامةٌ على أنّ كون الشعب شعباً بحريّاً أو شعباً مقيماً على تخوم الصحراء يورث تناقضاً بين المصالح. يَسَع الشعب أن يكون شعب تُجّارٍ بحّارة أو شعب زرّاعين أو شعب رعاةٍ رحّل، ويورث ذلك صوراً مختلفة للحياة الاجتماعيّة وتصوّراتٍ مختلفة للحكم وللحرّية وتنوّعاً مختلف الحسنات أو السيّئات في النماذج البشريّة.

بدءاً من هذا العهد أخذ السلطان المصريّ نفسُه يذوي، وكانت له الوصاية، منذ عهدٍ بعيد جدّاً، على فينيقيا. كان ذلك، في ما خصّنا، إشارةً إلى نهايةٍ وشيكة لفصلٍ كبير من فصول التاريخ. فبعد صراعٍ طويل بين الحثّيّين، الذين نزلوا من

الشمال، والمصريّين، وهو صراعٌ دام أكثر من عشرين سنة وكان لدائرته الرئيسة شعاعٌ يطول نحواً من مائة كيلومترٍ من محيط لبنان الحاليّ، ثم أفضى إلى سلْمٍ أملاه الإجهاد، أخذت مدن فينيقيا تتجّه ببطءٍ نحو عهدٍ من الاستقلال امتدّ ثلاثة قرونٍ وما يزال الغموض يلفّ معالم تاريخه. ها هنا تحضرنا ملاحظةٌ في محلّها لماسبيرو: «**يملي موقع سوريا عليها ألّا تكون مستقلّة ما دام لها جيرانٌ أقوياء**... ويكتب ويل في هذا الصدد: «**هذه الأرض** (التي يسميها البلاد الفينيقية الفلسطينية) **ما إن تُترك لنفسها حتّى لا يعود صوتها يصل إلينا... فإنّ المدن والإمارات التي تكوّنها تنطوي كلٌّ منها على نفسها** (ذاك صدىً للمناظرات المعهودة حول المدينة الحرّة والكيان البلديّ ذي الاستقلال الذاتيّ)». على أنّ فينيقيا عَرفت في غضون ذلك الزمن بداياتِ عظَمتها الاستعماريّة، ويتخيّلها المرء عهدَ ذاك بلادَ تجارةٍ وصناعة، مجهّزةً ببحريّة ذات شأنٍ، وأرضاً لسكّانٍ متغايرين أشدّ التغاير على ما هي عليه موانىء المتوسّط الكبرى في أيّامنا. بل إنّه يسَعنا أن نتصوّر لذلك العهد فينيقيا

مكتظّةً نسبيّاً بالسكّان، تعاني الحاجة إلى إنشاء أسواقٍ لتجارتها في ما وراء البحر وفي الأقطار المجاورة، لا لتبيع فيها بضائعها بل ليستقرّ فيها أبناؤها أنفسهم. والأمر الذي يجب تذكّرُه في هذا الصدد هو «**أنّ تجارةَ الفينيقيّين كانت تسلك إلى الخارج طريقَي البرّ والبحر في آنٍ معاً، فتحمل بعضَها القوافل وبعضها المراكب**» (ماسبيرو).

في مطلع القرن التاسع قبل المسيح استؤنفت حروبُ الفتح وموجات الغزو الكبرى. وكان من نتيجتها، على الصعيد السكّاني، أن أخذ يتوالى بين الفرات والبحر الأحمر زحفُ الجيوش الظافرة ترسلها إمبراطوريّاتٌ جديدة أصبحت بدورها قوىً «عالميّة». كانت تلك حركةً متّصلة، أسفرت عن هزّاتٍ عنيفة، وكانت فينيقيا - لبنان وسوريا في قلب كلّ واحدةٍ من تلك المغامرات بلا استثناء. وكان المدّ والجزْر يتركان في كلّ مكانٍ طميَهُما البشريّ فيتعقّد تشابك الأعراق ويزداد نتوءاً.

وكان الأشوريّون هم الذين سيطروا، إبتداءً من سنة ٨٧٥ تقريباً ولنحوٍ من ثلاثة قرون، على فينيقيا فأمست من توابعهم، ولكنّها أفلحت، شأنها

دائماً، في حفظ شخصيّتها. بعد ذلك جاءت شعوبٌ آريّة، هي شعوب الميديّين والفُرس، فكانت لها السيادة على هذه الأرض طوالَ أكثر من مائتين وخمسين عاماً، أي حتّى انتصار الإسكندر في إيسوس الواقعة في كيليكيا، وكانت مستعمرةً فينيقيّة. وانهارت الدولة الفارسيّة سنة ٣٣٣، بينما كانت المدنيّة واللغة اليونانيّتان تنتشران إلى جميع الجهات في ركاب الأغارقة-المقدونيّين. وحين مات الإسكندر التقى قادةُ عساكره قرْب حمص واتّفقوا على قسمةٍ أُولى لإمبراطوريّته. وبعد شيءٍ من الأخذ والردّ آلت فينيقيا مع سوريا إلى سلوقس الذي ابتنى عاصمةً في أنطاكية، وآلت مصر إلى بطليموس.

في هذه الآونة كانت روما التي دَمّرت قرطاجة تتعاظم تعاظماً هائلاً وتباشر فرض شريعتها على العالم. وفي سنة ٦٤ قبل المسيح جاء بومبيوس إلى سوريا على رأس جيوشه ومدّ فيها جذوراً عميقة للإمبراطوريّة الرومانيّة التي ثبتت في بلادنا، هي ووريثتها إمبراطوريّة الشرق، نحواً من سبعة قرون. وأطلّت المسيحيّة، في الآونة عينها،

فحضر إلينا يسوع الناصريّ ووصل إلى تخوم صوْر وصيدون. ومن القرن السادس إلى القرن السابع كان الأكاسرة ينازعون بيزنطة، بضراوةٍ، امتلاك سوريا ويذيقونها مرارات الغزو. ثم وصل العرب من الجنوب وتغلّبوا على هِرَقل في معركة اليرموك بخمسةٍ وعشرين ألف رجلٍ لا غير، وكانوا، بدون شكّ، أوّل من ذهل لانتقال السيادة على البلاد إلى أيديهم بهذا الثمن البخس.

وما تمثّله الأحداث التي أوجَزْنا، على رقعة الشطرنج الصغيرة هذه، أي على أرضنا، من هجراتٍ وتنقّلات ومن حالاتِ وصولٍ وحالات رحيلٍ ومن تقلّباتٍ سُلاليّة إنّما هو، في الحقيقة، أمرٌ لا يُعقل. والذي تلا لم يكن أقلّ غرابة. المهمّ أنّ القرون الثلاثة عشر التي ما تزال ماثلةً أمامنا حيث نقف اليوم، ليس لها أن تجعلنا نرى في القرون الأربعين التي سبقَتها عبثاً وقَبْضَ ريح. لا ننسى، بطبيعة الحال، أنّنا إنّما نعنى الآن بلبنان اليوم. غير أنّ لبنان اليوم ليس جبالاً وسواحلَ فحسب وإنما هو بشر. **هؤلاء البشر كان علينا أن نبرز ملامحهم لنستلّ من الماضي معرفةً بالحاضر**

وعبرةً للمستقبل.

اقتضت الحالُ أن تصير الطائفةُ، مع ولادة الإسلام، عنوان الأفراد الرئيس، وقد كان العنوان قوميّاً في ظلّ سيطرة بيزنطة (إذ كان المرء مواطناً أو غير مواطنٍ في الإمبراطوريّة). فالواقع أن إسلام السياسة صادرٌ بداهةً عن إسلام الدين. والخليفة ليس أمير السوريّين أو العرب أو المصريّين أو الأندلسيّين بل هو أميرُ المؤمنين. وما ننسبه أحيانًا إلى القضاء والقدَر، دون أن نفكّر في أمره مليّاً، إنما يجد منطلَقَه **في واقعةٍ تاريخيّة. ومذذاك أضيفت إلى المسألة السلاليّة مسألةٌ طائفيّة غلَبت عليها. وأخذ الإسلام يحصي آليّاً ما تحت سلطانه من طوائفَ مختلفةٍ ويجعل لها أحوالاً شخصيّةً مدرّجة في مراتب يتباين ما عليها من أعباءٍ وما لها من امتيازات.**

بات علينا الآن أن نمضي إلى الأمام حاثّين الخُطى حتى نصل إلى أيّامنا هذه. ها هم الأُمويّون في دمشق (ومن يصدّق أنّهم لم يُتمّوا فيها دورة القرن؟). ثم ها هم العبّاسيون في بغداد. وأخيراً ها هم الفاطميّون في القاهرة. وقد كان بعضهم تلوَ

بعضٍ سادةً للساحل الفينيقيّ القديم وللجبل، واضطرّوا السكّانَ إلى التمرّد مرّةً بعد مرّة وضيّقوا عليهم وشتّتوهم. فها هم المردة في لبنان، أيّام الأمويّين، وقد جاءووا من تخوم طوروس وانتهى بهم الأمر إلى الامتزاج بالموارنة الذين كانوا قد وَجدوا، قبلهم بمدةٍ طويلة، ملجأً في الجبل اللبنانيّ وأنشأوا فيه وطناً. ثم لِنُشِرْ، على الأخصّ، إلى الصليبيّين وقد وصلوا إلى الأرض التي هي اليوم لبنان مع نهاية القرن الحادي عشر.

احتلّ الملك بودوان بيروت مثلاً في أواسط أيار من عام ١١٠٠ فبقيَت في أيدي الإفرنج إلى تمّوز من عام ١٢٩١، أي أكثر من ١٨٠ سنةً، هي المدّة التي استغرقَتْها المرحلة الإفرنجية في جملتها. والحال أن أقلّ من خمسةٍ وعشرين عاماً قد انقضت منذ ١٩١٨. فلعلّ ذلك يسعفنا على إدراك ما تُمثّله في مجرى الزمن تلك الأعوام المائة والثمانون التي هي عمر مملكة الإفرنج. في تلك الأيّام لم يكن المرء يسافر كيفما شاء، فيسَعنا أن نكون على يقينٍ من أنّ الرجال الغربيّين الذين حضروا إلينا بالألوف من أوروبّا بأسْرها، بما فيها

اسكندينافيا، استقرّ منهم كثيرون ها هنا ولم يرحلوا أبداً. «**كانت الزيجات المختلطة إلى ازديادٍ، في المدن قبل غيرها**» (لامنس). «**يقيم الحَمُ والحماة معنا ومعهما أولادهما. واللغتان باتتا أليفتين، يشترك في النطق بهما مواطنو الأمّتين**» (فوشيه دو شارتر).

بإزاء هذا الدخول الصليبيّ، حصل دخولٌ آخر، قبله بقليل أو بعده بقليل، فعبر إلى لبنان، من شماله ومن جنوبه وإلى سوريا أهلُ فِرَقٍ جديدة منشقّةٍ عن الإسلام الرسمي وحلّت الطائفة منهم بعد الأخرى في معقلٍ طبيعيّ اتّخذته ملجأً. ذاك أمرٌ معهود. فإنّ الإسماعيليّين والنصيريّين والدروز والشيعة كانوا جميعاً أقليّاتٍ مهدّدةً مضطهدة، جثَمَت كلّ طائفةٍ منهم فوق جبلها على نحوِ ما كان النصارى قد فعلوا وكانوا لا يزالون يفعلون. وهم ما زالوا في أيّامنا حيث كانوا في ذلك العهد، إذا ضرَبْنا صَفْحاً عن بعض تنقّلاتٍ حصلت. **فلنسجّل إذن أنّ الجبال عندنا، شأنها حولنا، هي معاقل الأقلّيّات، وهذه ظاهرةٌ لا يَعصى تفسيرُها.**

لن أطيل المكث مع بقية هذا التاريخ الموجز.

فقد أَسهب في عرضها أمامكم آخرون أخذوا بوجهةِ نظرٍ مختلفة عن وجهة نظري. أذكر فقط أنّه منذ عهد المماليك - ولا أنسى، قبلهم أو بعدهم، السلاجقة ثم موجاتِ الغزو المغوليّ وعبورَ تيمورلنك المدمر - تعرّضَت الجماعات المقيمة في لبنان، أكثر من مرّة، لهزّاتٍ هائلة. ويذكُر لامنس أنّه «**في غضون القرن الخامس عشر، وبخاصّةٍ بعد أن رحلَت قبائل تيمورلنك، أصبحت بيروت ملتقىً لسائر الشعوب المتوسطيّة... خليطاً لا يوصف... وقُذِفت نحو هذا الركن من الساحل الفينيقي... كلُّ لغات المتوسّط وكلّ أعراقه... كلّ زَبَدِ الحضارات المتنافسة وكلّ زهرتها، وذلك بفعل ضروراتٍ أشدَّ قهراً من اختلاف العِرق أو اختلاف الدين**»، وكان من حُسن طالعنا أنّ الجبل أمسى، بدءاً من ذلك العهد، أكثر تصلّباً وأكثر محافظة وتقشّفاً.

ثم جاء العثمانيّون، وقابلهم بعد قليل نشوء أسرةٍ لبنانيّة حاكمة، خليقة حقّاً بهذا الإسم، هي أسرة المعنيّين المدهشة، وقد واصل سعيَها الشهابيون، وكانت مُدركةً لما لهذه البلاد من

أصالةٍ عميقة تميّزها صفاتها الفريدة، وكانت لها معرفةٌ تكاد تكون غريزيّةً بما قُدّر لهذه البلاد أن تكون، وكانت التقاليد اللبنانية في دمها.

ومنذ عهد فخر الدين الثاني، أو «فكردان» الذي كان له في المخيّلات الغربية كلّ التأثير الذي نعلم، أخذ سكّان لبنان يزدادون ازدياداً مستمرّاً بقادمين جددٍ، معظمهم مسيحيّون ومَصْدرهم بلادُ الشرق الأدنى. فأَخذ لبنان، وهو يرسّخ أركان شخصيّته شيئاً فشيئاً، يزداد استحقاقاً لصفة الأرض الملجأ أيضاً، مؤدّياً بذلك واحدة من وظائفه الطبيعية.

كانت موجات الغزو قد أخذت تندر بسبب اتّساع السلطنة العثمانية التي كان لبنان محصوراً فيها، ومن وسائل دفاعها (ومع ذلك جرت، مثلاً، محاولة بونابرت وعمليّة إبراهيم باشا). وكان الاضطهاد خارج لبنان هو ما أخذ يجذب إليه أهلَ الدين والدنيا، فأَمّه في نهاية الأمر، رؤساءُ المذاهب المسيحيّة الشرقيّة جميعهم تقريباً. وهذه واقعةٌ ليس علينا إلّا أن ننظر حولنا لنلاحظها، وهي لا يمكن أن تكون قد حصلت اتّفاقاً.

هكذا نخرج من هذا التعداد الذي يعتبر طويلاً أو قصيراً بحسب زاوية النظر، لنجد أمامنا لبنانيّي اليوم، أي إحدى عشرة مائةً أو اثنتي عشرة مائةً من ألوف الناس هم نحن وهُم المادّة الحيّة لماضٍ كان من الاضطراب على ما رأينا.

وليس أقلَّ ما عرفَت أرضنا من سخريات القدَر أنّ الأمراء العثمانيّين الذين خُلعوا ونُفوا وجَدوا فيها ملجأهم الأخير. هذا وإنّ من يبغي فهمَ لبنان عليه أن يتنبّه إلى أنّ مقدار العُشر من سكّان البلاد الحاليّين إنّما جاؤوا إليها من الخارج منذ ما لا يزيد عن خمسٍ وعشرين سنة وأنّهم باتوا لبنانيّين منذ وقتٍ قصير للغاية وما تزال معيشتُهم، في الكثير الكثير من الحالات، خاضعةً لتقاليدَ مستوردة لا يَتّفق لها دائماً أن تكون تقاليدنا. فالأرمن والروس والأتراك والعراقيّون وحتّى الأكراد، ناهيك بكثيرٍ غيرهم، قد وقعوا ها هنا على ما رَدَّ إليهم المهد الضائع ومنَحهم، برغم قسوة الأوقات، شيئاً من حلاوة العيش. ولنضِف إلى هذه الملاحظة - لا على سبيل مقابلةِ الضدّ بالضدّ بل لنستكملَ إيضاح حالتنا - ما حصل من

تغييراتٍ في السكّان **تُعْزى إلى الهجرة** التي كانت بالغةَ الكثافة في أواخر القرن التاسع عشر وفي أوائل العشرين. ولنَلْحظ أيضاً واقعةً لا يصحّ إهمالها، مثَّلَها، في غضون السنوات الخمس والعشرين المنصرمة، ما تمّ من زيجاتٍ أحدُ طرفيها لبنانيّ والآخر غربيّ، فبات اليومَ لآلاف الأطفال في هذه البلاد سلفٌ مختلط ينسبون أنفسهم إلى عنصرَيْه معاً.

فهل يسوغ القول بعد هذا أنّ لبنان اليوم ساميّ؟ وهل يسوغ القول أنّه عربيّ؟ ليحكُمْ في هذا من شاء. وقد كان الأب لامنس - الذي يقيم الناسُ لرأيه بعض الاعتبار على ما أحسب - ينكر أن تكون سوريا نفسها عربيّة. فهي عنده ذات طابعٍ أصيل، أي إنها سوريّة. نحن نقول، من جهتنا - وحُجَجنا في ذلك أقرب إلى الحسم - **أنّ شعب لبنان لبنانيّ بكلّ بساطة**، وأننا إذا استثنَينا من تمّ تجنيسهم في أوقاتٍ قريبة جدّاً إلينا، فإنّ هذا الشعب ليس بفينيقيّ ولا هو مصريّ أو إيجيّ أو أشوريّ أو ميديّ أو إغريقيّ أو رومانيّ أو بيزنطيّ أو عربيّ، بقرابة عَصَبٍ أو بغيرها، ولا هو أوروبيّ

بالمصاهرة أو تركيّ مثلاً. أكثر ما يسَعنا القولُ به أنّه فصيلٌ متوسّطي، ولعلّه أعصى الفصائل المتوسّطية على التحليل. فوجْهُه هو وجهه وليس له من وجهٍ آخر. ولا يستقيم لنا فَهْم لبنانَ اليوم إن لم نتقبّل صورةَ شعبه في حقيقتها التامّة.

هذا الشعب، وهو على رغم كل شيءٍ، شديدُ التعلّق بأرض موطنه، يحمل حبَّ الأرض والحنينَ إليها حتّى أقاصي الأرض، طالما أنّ أوضاعه تضطرّه إلى السفر والمغامرة. وهو قد بات، لسوء الطالع، أبطأ تناسلاً من ذي قبل، بحيث بات علينا، بعد الآن، أن نرى في هذا البطء خطراً، وإن تكن ما تزال لنا خاصيّة التكاثر الملحوظ بهجرةٍ من يهاجر إلينا ومعها خاصّية التناقص - الذي يكافىء التكاثرَ المذكور - بهجرةِ من يهاجر منّا.

هكذا تتكشّف للصَيْرورة اللبنانيّة سِمتان متناقضتان ظاهراً هما سمةُ التقليد وسمة الحركة، ولكن تتكشّف لها أيضاً سمةٌ ثابتة هي سمة الإيمان.

فلا ننس أنّنا من هذا الشرق الذي لا تزال الاختمارات ديدنَه الثابت ولا يزال الفهم والتأويل مرضه، بمعنى الكلمة الحرفيّ، وأنّنا فيه أرضٌ موعودة للأقليّات القلقة وموضعٌ رفيع تصعد منه بحرّية، نحو أشدّ السموات شفافيةً وأكثرها نجوماً، جميع الصلوات. فكان أن صرنا فسيفساءَ دينيّة لا مثيل لها على الأرض، **وصرنا لا نُحسن أن نسمّي أنفسنا، في نطاق الأمّة وفي نطاق المدينة، إلّا باسْم معتقدنا أو باسم طقسنا.** ولهذه الخاصّية الأخيرة علّةٌ رئيسة، تضاف إلى القوّة المَهولة التي تولد من التعوّد، هي حذر الضعفاء الغريزيّ وخشية البعض من أن يسيطر عليه البعض الآخر. وما كان لأيٍّ أن يذكر الأقليّات لولا تخوّفه من أكثريّةٍ ما. ولكنّ الخشية قد تزيد عن حدّها، في مجالاتٍ بعينها، ويصير منشأها الوهم. **ولقد كان للتنوّع في الأنساب وفي العقائد ضلعٌ كبير في تنويع الأعراف والقوانين على النحو الذي تشهد به نُظُم الأحوال الشخصية. ولَكُنّا نُعتبر، في ما أحسب، ونحن على ما نحن عليه، أمراً محالاً في نظر العقل المحض، لولا أنّنا**

موجودون ولنا هذه الثقة الهادئة بالنفس نجبه بها الفلاسفة.

والحال أنّنا ضرورة. وعلينا أن نتذكّر أنّ موقعنا الجغرافيّ يجعل منّا، **في عين الغير**، مرحلةً ومعقلاً ذوا أهمّيةٍ كبرى، على طريقٍ تترسّخ لها صفةُ العالميّة شيئاً بعد شيء.

إلا أنّ ما يبديه الغربُ وبقيّة العالم من اهتمامٍ بنا له أيضاً بواعثُ أخرى. **فعلى صعيد الإيمان**، كان طبيعيّاً للغاية أن نرى المبشّرين يتوجّهون نحونا. ولم يكن للسلطات الروحيّة العليا التي نأتمر بأَمْرها أن تتجاهلنا. ولم يكن لها أن تتجاهل قربنا من الأراضي المقدّسة التي يُعبد فيها الله الواحد في صورٍ شتّى. نحن هنا سابحون في التاريخ القديم، في تاريخ الأديان، في التاريخ المقدّس. **ولقد جاء إلينا الفقيه في أثوابٍ ثلاثة: ثوبِ الحاجّ وثوب المبشّر وثوب العالِم**. فوُجد من ذلك تعليمٌ أخذ ينمو ويصير شيئاً فشيئاً علّةَ وجودٍ بذاته. وتدرّج هذا التعليم الذي كان، في أوّل أمره، ابتدائيّاً، فارتفع بالثانويّ ثم بالعالي حتى تفتّح في جامعاتٍ واسعة النطاق وعريضة الشهرة.

وعلى صعيد العلم والعمل العقليّ حصلَت تطوّراتٌ في مجالاتٍ عديدة كان من نتيجتها أنْ جذَبَت إلى لبنان عدداً ضخماً جدّاً من الأجانب.

تكاثَر الأساتذة والطلاّب الآتون من جهاتٍ متفرّقة، على وجه عام. وأدّى تعليم اللاهوت، مثلاً، إلى إنشاء المدرسة الإكليريكيّة، وأدّى تعليم الطبّ إلى إنشاء العيادة والمستشفى وقدومِ المحتاجين إليهما من قريبٍ ومن بعيد. ولنلاحظْ، في ما خصّ هذا الحقل الأخير، أنّ منافسةً خطرة أخذت تشتدّ، في جوارنا، من يوم إلى يوم، وأنّ علينا الإسراع في تحسين تقنيّاتنا وأنظمتنا، إن شئنا أن لا يسبقنا الرَكْب.

ولِنُشِرْ، في ما خصّ الحقلين العلميّ والأدبيّ، إلى أن لبنان يفرض، بحُكم الطبيعة، حضور عالِم الآثار والمؤرّخ والداعية ويفرض، من الجهة العمليّة، حضور فنّي الطباعة. يكفي للتثبت من ذلك أن ننظر حوالينا. ونحن نلامس ها هنا مسألةً هي مسألة اللغات ما كان ليعتورها أيّ تعقيدٍ لولا ما داخلَها من حسّاسيّات لا طائل تحتها. فالعربيّة لغةٌ رائعة وهي لغة الملايين من الناس. ولا نكون

نحن أنفسنا إن تخلّينا، نحن لبنانيّي هذا القرن العشرين، عن طموحنا إلى أن نعود سادتها كما كنّا لمائة عامٍ خلت. بل يجب أن تبقى معرفتُها وتعليمها على مستوىً غايةٍ في الرفعة، طموحاً شرعيّاً لنا، بحيث يستقيم لنا، إلى الاحتفاظ بسمعتنا بين أهلها ومكانتنا منهم، أن نستمرّ في إمداد العالم العربي بأعظم أدبائه وأعظم صحافيّيه وأعظم شعرائه.

ولكن ألا نرى من فَوْرنا أنّ بلاداً مثل بلادنا يُطاح رأسها - لا أكثر ولا أقلّ - إن هي لم تكن ذات لغتين (بل ثلاثٍ إن أمكن)؟ فالحال أنّنا لا نزال نحفظ هنا، منذ دهور، جَمّاً من اللغات الحيّة والميتة. وما الذي ننقله إلى الشرق إن لم يكن ما نأخذه من الغرب (والعكس صحيح أيضاً) وكيف نحفظ وكيف ننمّي ما لا يستغنى عنه من صلاتٍ يفرضها التعليم بدرجاته كلّها، ويفرضها البحث العلميّ والسفر والتجارة والسياحة بين ظهرانينا ووجود المغتربين اللبنانيّين بالألوف في أنحاء العالم كافّة، إلى ما للسياسة من ضروراتٍ ملحّة يُمليها علينا موقعنا الجغرافيّ، إذا لم نكن

نعاطي، إلى جانب اللغة العربيّة وبالدرجة نفسها من الكمال، لغةً أخرى عالميّة؟.. فحتّى قبل اختراع الألفباء، لم يكن للبنان - فينيقيا أن يكون إلا ناطقاً بلغاتٍ عدّة، وهذا بحدّ ذاته مَظهرُ تفوّق. وهو لم يكُفّ قطّ، منذ فتْح الإسكندر، عن أن يكون، رسميّاً وعمليّاً، بلاداً ذات لغتين، على الأقلّ. وإذا كان الأتراك لم يوفّقوا، في غضون أربعة قرون من السيطرة، إلى فرض لغتهم علينا وبقيت تتجاوزها انتشاراً هذه أو تلك من لغات الغرب، فذاك لأنّ التركيّة لم تكن وسيلةً للتحدّث إلى بقيّة العالَم. وقد تنبّه الأتراك إلى ذلك، ووصل بهم الأمر، في بادرةٍ معجزة، إلى جعل أنفسهم شعباً قدوة ضرَب عرض الحائط بالمسبقات وتخلّى دفعةً واحدة عن حروف ألفبائه الضاربة في القِدم واستبدل بها ألفباء الغرب التي يستعملها العرق الأبيض (الذي نحن منه) برمَّته تقريباً، وهي بدورها مشتقّةٌ من ألفباء الفينيقيين. فليس إلّا العصبيّة، التي فات أوانها، بعض الشيء، وباتت طفوليّةً، تحدونا إلى التضحية، في هذا الشأن، بأكثر مصالحنا واقعيّةً وأكثرها إلحاحاً، وإلى عدم

التسليم، في القرن العشرين، بما لم يجد سابقونا غنىً عنه أيّامَ روما وبيزنطة، إذ في ذلك إضرارٌ ببلادنا، بل بالبلاد المجاورة أيضاً، ونحن نقرّ على أنفسنا بواجباتٍ حيالها.

وهذه ملاحظةٌ أعرضها عليكم لتتدبّروها، أبداها عالم اجتماعٍ مشهور هو آرثور روبان الذي كان حتى وفاته، مؤخّراً، مكلّفاً تدريسَ علم الاجتماع اليهوديّ في الجامعة العبريّة بالقدس. قال: «**منذ الحرب** (ويقصد الحرب السابقة) **ازداد استعمال الإنكليزيّة، على نحو طبيعيّ، بين اليهود، في فلسطين، وهم مَسوقون، بلا مراء، شأنهم في ذلك شأن سائر الشعوب، إلى التكلّم بلغةٍ عالميّة، في ما عدا لغتهم**». هذا الدرس ينبغي له أن يُحفظ إذا كنّا لا نريد أن نصير، بإرادتنا، صُمّاً، لنصير، بعد ذلك، بُكْماً. مع هذا لن أذهب، على سبيل المضادّة لجيراننا (وقد بلغَت منهم وفرةُ النشاط أنّهم عمدوا إلى إحياء العبريّة، متّخذين منها وسيلةً لحفظ النفس والدفاع عنها) إلى حدّ الإيصاء، في ما يخصّنا، ببعث الفينيقيّة أو الآراميّة أو السريانيّة. فنحن هنا أناسٌ ذوو

اعتدالٍ، وأملي ألّا يبلغ منّا الهوى هذا المبلغ.

***

أمّا وقد وصلْنا إلى هذا الموضع، فإنّني أحبّ أن أعود إلى جملتين صغيرتين من المحاضرة التي ذكرتُها لكم، لا ابتغي من ذلك إلا استظلال الهيبة التي للأب لامنس، وقد شرّفني، في مقالة نشرت في عدد شباط ١٩٣١ من مجلّة «المشرق»، بتأييد لا تحفّظ فيه.

«**من وجهة النظر الإقتصاديّة**، وهي وجهة النظر إلى المبادلات، تدلّ كلمة «طريق»، بالضرورة، على غياب العقبات والحواجز. ففي كلّ مرّةٍ أُقفلت فيها طريقٌ حيويّة كان يبرز غاز يفتحها عَنْوةً»، **ومن وجهة النظر السياسيّة** «لا يستقيم لشعب أن ينمو ويثبت من حيث هو أُمّة، على واحد من هذه الممرّات الرئيسة التي تستعملها عشرون أمّةً أخرى وتطمع فيها، بطبيعة الحال، إلّا إذا كان شعباً قويّاً جدّاً بذاته أو لاذَ بشعبٍ آخر تكون هذه حاله أو اتّخذه حليفاً. لذا لم تَعرف مثلُ هذه الأقطار الاستقلال التام، أو هي لم تعرفه إلّا

معرفةً عابرة كان فيها قِطَعاً من استقلال، إن جازت هذه العبارة».

والحال أنّنا، بمعنىً من المعاني، أصحابُ الطريق وأنّنا غير أقوياء. لذا لا يسوغ لنا أن نزعم لأنفسنا القدرةَ على فتح تلك الطريق وإغلاقها على هوانا. هذه الحكاية التي هي حكايتنا حكايةٌ قديمة قِدَم العالَم، على ما رأينا، قديمةٌ قدمنا نحن. **وذاك هو السبب الرئيس الذي يجعل سادة العالم يُكبّون بانتباه على فحص مصيرنا.** غير أنّ هذا السبب ليس الوحيد، وقد رأَينا ذلك أيضاً. فالواقع أنّ بعض الدول العظمى لا يسَعها، ولا يسع مدنيّتَها أيضاً، أن تصرف نظرها عن مصيرنا وعن الإرث الروحيّ الذي نمثّل، إن هي لم تشأ الخروج على واجبها الخلقيّ وعلى سياستها في آنٍ معاً. ولقد حصل، في بعض أوقات التاريخ، أن وَجدْنا أنفسنا مبعدين نسبيّاً عن الحياة الدوليّة ومقتضياتها. حصل هذا، مثلاً، بعد أن اكتُشفت الطريق البحريّة إلى الهند عبْرَ رأس الرجاء الصالح. وقد وافق هذا الحدث أوجَ الدولة العثمانية، بحيث بدا التصدّي لها تجرّؤاً غير مأمون

العاقبة. **غير أنّ كلّ شيءٍ قد تغيّر، وبلغ التغيّر، بمعونة العلوم والكشوف، شأوا يجعل سقوطنا في عالم النسيان، بعد اليوم، أمراً يكاد لا يؤمَل حصولُه قبل نهاية العالم.**

ذاك هو لبناننا في تواضعه البالغ وفي ضيق أرضه، ونحن لم ننظر إليه معزولاً بل مُسنداً إلى جيرانٍ هم - على شدّة تعرّضه وقلّة مناعته - أشدُّ تعرّضاً منه وأقلّ مَنعة لأن الجغرافيا تجعل أمر الدفاع عن النفس عندهم أعسرَ منالاً.

هذا ونحن لم ننكر أنّ الطريق التي نحن مقيمون عندها والمعقِلَ-الملجأ الذي يشرف عليها يعودان علينا بمنافعَ يسَعها أن تتنامى على **الصعيدين الفكريّ والاقتصاديّ**. غير أنّه من البيّن أنّ لهذا الموقع مساوئه الجسيمة وأنّه يعرّضنا لخطرٍ ثابت على **الصعيدين الاجتماعيّ والسياسيّ**.

وذلك أنّه يجعلنا في حالة **غليانٍ دائم**. وما نحن فيه شبيهٌ أقربَ ما يكون الشبه بالحركة الأبديّة، من **دخولٍ**، يكون كثيفاً في بعض الأحيان، لبَشَرٍ ينخرطون في المدينة من غير تهيئةٍ اجتماعيّة وسياسيّة ومن غير تجهيز سابق، إلى **خروجٍ** لبشرٍ

يغادرون المدينة راحلين إلى البعيد، يحملون تقاليدها بين أمتعتهم، غير ملتفتين إلى الخلل الذي يسع رحيلَهم أن يُحْدثه.

فنحن، من جهةٍ، حيال غراسٍ جديدة لم يتيسّر لها الوقت الكافي للتكيّف بالمُناخ وأخذَت تنمو نمواً مشوّشاً، ونحن، من جهةٍ أخرى، حيال سنديانات تامّة النموّ تُنقل من أماكنها إلى البعيد، ولا من يسأل إن كان سيبقى بعدها ما يكفي من الخضرة والظلّ.

ولنذكُر، إلى ذلك، الضعفَ الذي انتاب نسبة المواليد عندنا وقدرةَ أجسادنا ونفوسنا على التحمّل. **فكيف تؤسَّس بيوتٌ وتقاليد ما دام علينا أن نضيف إلى ما أحصينا من هزّاتٍ، وهي كثيرة، هزّاتٍ أخرى تُسأل عنها سياسةٌ لم تكن، طوال عهودٍ متمادية، إلا مشروعَ هدم؟**

ها هنا يتبدّى، في ما أحسَب، ما يجب أن يكون الموقفَ الأوّل بين مواقفنا العقيديّة وهو أنّ لبنان بلدٌ لا يناسبه ركوب الرأس ولا مركب

الانقلابات. هو بلدٌ يتعيّن على التراث فيه أن **يعصِمَه** من متوسّلي **القوّة.** فإنّ كلّ رجّة تصيبه **تُفسد، إلى هذا الحدّ أو ذاك، ما يؤدّيه الزمن في خدمته.** ذاك أمرٌ لا نرى أمراً أدنى إلى اليقين منه. ولعلّنا نحْسن وصف هذه الحال بلغة الأطبّاء المباشرة إذا قلنا إنّ الذين يثيرون الاضطراب في لبنان يجعلونه دائم التعرّض لاحتقانٍ في الدماغ، فيما يكون منصرفاً إلى عمليّة هضمٍ عسيرة، فيسلكون بذلك مسلكاً مجافياً للعقل كلّ المجافاة. **لذا يجب أن يبقى التطوّر العميق - على بطئه - مفضّلاً عندنا على الثورة.**

ولذا نستغني عن الإفراط في الحركة، وهو يطيح توازننا، بالمؤسّسات المستقرّة التي تردّ كل محاولةٍ لاقتحامها، من بَعْدُ، إذا نحن يسّرنا لها أن تبقى سليمةً من الأذى مدةَ عشر سنوات لا غير (وهو أمرٌ لا يستقيم لنا إلّا إذا جعلناها مطابقةً، من سائر النواحي، لطبيعة الأمور عندنا). فإنّ كلاًّ منّا يرى أين وصلْنا ونحن ننتقل من تعديلٍ إلى تعديل، وما هو أحرى بِلَفت النظر أنّ وضْعنا عند الوصول يلوح مماثلاً لوضعنا عند الانطلاق. **عليه، فإنّ ما نراه**

ضرورةً للبنان اليوم إنّما هو حيازةُ معرفةٍ وفهم كافيين لوضعه الجغرافيّ ولما يرزح تحته من أثقالٍ نعتبر الطبيعة مصدراً لها، ثم هو شمول هذين المعرفة والفهم طبيعةَ الجماعات المختلفة التي يتشكّل من شراكتها الشعب اللبناني. فلا يمكن أن توجد قوانين أساسيّة أو عاديّة قابلةٌ للحياة في لبنان ما لم تضع في حسبانها هذه المعطيات الواقعيّة العميقة. حتى إذا تحصّل لنا هذان المعرفة والفهم خرجنا منهما بما يلي:

أوّلاً: **لبنان بلادٌ لأقلّيّات طائفيّة متشاركة، فلا إمكان لصموده السياسي مدّةً طويلة من غير مجلسٍ يكون مكان لقاءٍ وتوحيد للطوائف، ويباشر الإشراف المشترك على حياة الأمّة السياسيّة. فحين نلغي المجلس نكون قد نقلنا الجدل حتماً إلى المحراب أو إلى ظلّه، ونكون قد أخّرنا، مدة هذا الإلغاء، سَيْرَ التنشئة المدنيّة** (يضاف إلى هذا أنّنا حين نكون بلا مجلسٍ لا نجد بين أيدينا ما نواجه به الضغط الخارجيّ إذا تجاوزت قوّته المعتاد).

ثانياً: **لبنان بلادٌ لشرائح اجتماعيّة بيّنة الاختلاف**

تتراوح مابين التأخّر الأقصى والتمدّن الأقصى (وهذا أمرٌ يلاحظه المرء بمجرّد النظر حوله)، **فلا يسوغ له بالتالي - وفيه ما يكفيه من نُظُم الأحوال الشخصيّة - أن يسنّ لنفسه قوانين لا تصلُح إلاّ لهذه الفئة أو تلك من مواطنيه أو لهذه أو تلك من مناطقه. ففي بعض الحالات يسَع أقصى التقدّم، في مجال التشريع، أن يوافق أجسَمَ الغلط في مجال الحكم والإدارة. والقوانين في كلّ بلد موضوعةٌ لينتفع بها أهل البلد جميعاً ولا بدّ لها، في الأقلّ، من معدّلٍ كاف لتسويغها.**

لكنّ تطبيق هذا المبدأ يحتاجُ، بداهةً، إلى تحمّل بعض الاستثناءات واعتبار الكثير من الفروق. يبقى، رغم ذلك، أنّ علينا الأخذَ به إن شئنا ألاّ يكون القانون نفسه في أصل التمرّد أو في أصل الظلم.

ثالثاً: **لبنان بلادٌ تحيط بها المطامح** وتتفاعل فيها دعاوى دعاةِ الضمّ، وهي دعاوى آخذةٌ في التقهقر ما لم تُرتكب أغلاطٌ بالغة الثِقْل، **وهو، من جهةٍ أخرى، بلادٌ مهدّدة بتعدّياتٍ مختلفة من جانب الباحثين عن أراضي ميعاد. لذا يجب عليه، إن**

شاء أن يبقي أهل التمرّد من أبنائه في حال سعادةٍ نسبيّة وأن يقطع الطريق أمام إغراءات الجوار، أن يحفظ في قوانينه الضريبيّة، بل في قوانينه كلّها، ولمدّةٍ محدودة، على الأقلّ، عنصرَ امتيازٍ أو عنصر تشجيعٍ أو عنصر تسامح، بالقياس إلى قوانين الغير. ذاك أضعف الإيمان، على ما يلوح لنا. وأما الأمر الجوهريّ فهو أن تدوم بنا الحال حتى يتسنّى لنا الاستقرار عليها.

رابعاً: **لبنان بلادٌ تجتازها الطريق عند مفترقها، وقد صار، إلى حدٍّ ما، ساحةً عامّة. لذا يتعيّن عليه أن يوطّد، بقوانينه، بناءَ تقاليده، وأن يعزّز بالتالي الأسرة اللبنانيّة بجميع الوسائل، ويعلّم أطفاله إخضاعَ الزمنيّ للروحيّ ورخاءِ العيش للحرّيّة.**

ولقد سنَحَت لنا فرصة التحدّث عن سويسرا ونحن في صدد المسألة السكانيّة. على أنّ ذلك الصقع من أصقاع العالم هو بين أغزرها إمداداً لنا، نحن لبنانيّي القرن العشرين، بالدروس والعبر. فإن سويسرا التي تؤْثر حريّاتها على كلّ

شيء، هي أيضاً، وفوق كلّ شيء، بلادٌ عمليّةُ التوجّه، مقتصدةٌ، عاقلة. فهي، بعد مرحلةٍ توصف بالبطريقيّة، وكانت بين أخصبِ مراحل تاريخها، قد أجلسَت الديمقراطيّة على عرشها منذ مائةٍ وخمسين سنة.

في سويسرا، كما عندنا، يضطَلِع الجبل بدورٍ بالغ أهميّة، ولا يألف السويسريّون الجدَلَ البيزنطيّ ولا الإخلادَ المتمادي إلى الكسل. بل إنّ تلك البلادَ يسود فيها الولَع بالعمل، ولا يكرّس الناس فيها أوقاتَهم للكلام الفارغ. وهي بلادٌ تلتقي فيها، كما عندنا، وإن على نحوٍ أقلّ حدّة، أعراقٌ ولغاتٌ وأديانٌ، فوق أرضٍ صغيرةِ الرقعة نسبياً وبين سكّانٍ تَعْدادهم أربعة ملايين نفس. فما الذي نقع عليه في سويسرا؟ نقع أوّلاً على هذا التقسيم الأرضيّ والسياسيّ، وهو حقيق بالاعتبار، إلى **اثنتين وعشرين مقاطعةً كلٌّ منها دولةٌ سيّدة لها حكومتها ولها الجهاز التشريعيّ والتنفيذيّ والقضائيّ الذي يكون للدولة السيّدة**. بل إنّ ثلاثاً من هذه المقاطعات قد قسّمت كلٌّ منها إلى نصفَيْ مقاطعةٍ لأسبابٍ متّصلة بالطُبُغْرافيا أو

بالسياسة أو بغيرهما. وفوق حكومات المقاطعات هذه تقوم، بطبيعة الحال، حكومةٌ لسويسرا كلّها، لها مؤسّساتُها ومجالسها وقوانينها. في سويسرا إذن إثنتان وعشرون دولةً، في ما عدا الكسور، **معدّلُ** عدد السكّان في الواحدة منها أقلّ من مايتي ألف نفس، وهي **مدينةٌ، فُرادى وجماعةً، بالسكينة وبالوفاق بين مواطنيها لواحدةٍ من أكثر الآلات السياسيّة تعقيداً وثقلاً على وجه البسيطة.** والبرجوازيّ السويسريّ والفلّاح السويسريّ والعامل أيضاً، مع شدّةِ حرصهم في الإنفاق، يرَون أنّ هذا التنظيم التاريخيّ لحياتهم المشتركة، على ما يرتّبه من نفقةٍ باهظة، ليس ترفاً ولا فيه شيءٌ من الفخفخة. فهم يعلمون أنّهم مدينون له بقوّتهم وبحال السلم المتمادية التي تجمعهم. هكذا لا ترِد على ألسنتهم الشكوى التي لا تَني تتردّد على مسامعنا هنا، من أنّ الثوبَ الذي يلبَسونه فضفاضٌ يتهدّل حول أكتافهم.

أمّا نحن، فكنّا طيلةَ عشرين سنةً نبذل وسعنا

كلّما نشأ لنا مجلسٌ للحظّ من هيبته وسَوْقه إلى الإفلاس، مع أنّ **غرض المجلس الأوّل كان توطيد إرادةِ العيش المشترك** بين صفوفنا وكان المجلس يتيح للمارونيّ وللسنّيّ وللشيعيّ وللدرزيّ وللأرثوذكسيّ وللمِلْكيّ ولغير هؤلاء أن يتذاكروا سويّةً وهم في أجواء الشأن العام وقد ابتعدوا، برهة، عن المصلحة الطائفيّة.

هذا ولا بدّ من القول أنّ العمل «الطيّب» الذي ذكرْنا قد اشترك فيه - فضلاً عنّا - أُناسٌ يتحمّلون تَبِعةً ثقيلة، لم يقيّض لهم، في صَدَد المسألة التي نتناول الآن، أن يفهموا شيئاً من شؤوننا، فحسِبوا أنّ ما قد يصلح من نظريّاتٍ لمقاطعة بيارنا أو لمقاطعة تورين يستقيم تطبيقه في لبنان أيضاً.

ذاك مع أنّ حالتنا، في جملتها، أدقّ بكثيرٍ من حالة سويسرا. **فهي تستدعي، أيّاً يَكُن الثمن، حلولاً عِمادها الاعتدال والحكمة تتضمّن أوّل ما تتضمّن، تدريباً صبوراً للبنانيّين على فهم المصلحة العامّة. وهي تقتضي استبعاد أمورٍ تحمل إلينا خطر الموت هي الاستبداد وهيمنة البعض على البعض وكلُّ التشنّجات أيّاً تكُن طبيعتها.**

هكذا تذرّعنا بالرغبة في التبسيط واتّخاذ حكوماتٍ مفصّلة على قدّنا (وقد جعلناه قدّ أقزامٍ كما لو أنّ الاختصار، في هذا الأمر، لا ينبغي لهَ أن ينتهي إلى نهاية) فطَفِقنا نستميت في تدمير ما كان يبدو أنّه صورةٌ للشعب اللبنانيّ، بما فيه من صنوف التفاوت والتغاير، وهي صورةٌ قروية بعض الشيء، بلا جدال، لكنّها صورةٌ لا ريب في صدقها.

عِوَضَ أن نبذل جهدنا إذن في التحسين التدريجيّ لمؤسّسةٍ لا غنى عنها، عاملناها، في كلّ مرّةٍ، على أنّها عضوٌ مريض يتخلّص المرء منه دون أن يكلّف نفسه عناءَ السؤال هل الجسم سيتمكّن، بعد أن يُحرم هذا العضوَ، من متابعة القيام بوظائفه. سلَكْنا، مدّة عشرين عاماً، مسلكَ بنيلوبا. تلك كانت مسيرتنا المظفّرة. هذا مع أنّ الدول العظمى، وفي طليعتها فرنسا، ربّةُ البذل والتحرير، حين عادت إلى العناية بأمرنا، سنة ١٨٦١ ثم سنة ١٨٦٤، فكلّفت سفراءها المداولةَ في وضع نظامٍ لمستقبل لبنان (وكان لبنان يومَها أقلّ تعقيداً ممّا هو عليه اليوم)، **تحصّل من ذلك أن**

شخصيّاتٍ ستّاً كانت تمثّل ملوكاً ستّة أكثرُهم ديمقراطيّةً، يومها، ملكة انكلترا، قرّروا أن يكون للبنان مجلسٌ منتخب يمثّل الطوائف، مقدّرين أنّ هذا المجلس إنّما هو ضرورةٌ تستجيب لطبيعة الأمور.

بعد هذا يسع المحدّثين أن يحدّثونا ما شاؤوا عن حَسَنات الديمقراطيّة وسيّئاتها حين تكون قوانيننا الأساسيّة هي موضوع البحث. **ونحن سنردّ عليهم، من غير مُلايَنةٍ، بأنّنا ها هنا أقليّاتٌ طائفية متشاركة غايتها تحقيق وَحدتها والمزيد من التآخي في الحقل السياسي**، وأنّ تقاليدنا ومناهجنا، وهي ما هي، تبقى غريبةً عمّا لمثال الديمقراطيّة المقدّس من مقتضياتٍ مجرّدة.

وسيقال: كيف إذن سينشأ هذا المجلس وماذا ستكون سلطاته؟ تلك مسألةٌ أخرى لن أَعرض لها هذا المساء. فالمبدأ وحده هو مدار الجدَل في اللحظة التي نحن فيها. وسيقال أيضاً: لن يكون هذا المجلس إلّا ضعيفَ الكفاءة وهو لن يضمّ أحسن الأدمغة في البلاد وسيعوزه الاتّزان ويكون أداؤه رديئاً. أقول: إنّ هذا لممكنٌ، وسيكون علينا

أن نتصرّف بحيث يتحسّن الأداء، أداءُ هذا المجلس أو أداء الذي يليه. سيكون علينا أن نيسّر له عمله، عِوَضَ إرساله إلى جهنم، وألّا نجعل منه مسخرة. بل سيكون علينا أيضاً أن نعفيه، لمدّةٍ ما، من المهمّات البالغة الدقّة متذكّرين (دون أن نحوّل أبصارنا عن علّة وجوده الأولى) أنّ المنابر لا تكون أشياءَ فائضة عن الحاجة أبداً في بلادٍ تشغل شؤونُها هذا العددَ من الدول، وأنّها تبقى، في كلّ حالٍ، أفضل من سَتْر الأخطاء والتجاوزات بِرداء الصمت. ولو كان فخر الدين وبشيرٌ في قيد الحياة، وهذه البلاد تجتاز الظروف التي لا تزال تجتازها منذ ثمانين سنةً (ومنذ خمسٍ وعشرين، على الأخصّ) لما سلكا مسلكاً غير هذا. لكانا من غير ريبٍ يعتمدان الواقعيّة الخليقة بذكائهما فيقدّمان ضروراتِ الحياة على دقائق الحُجج وأشكالِ نفاد الصبر.

أَطَلْت في الكلام على الأقليّات وعلى المجلس، فعذراً. وذلك أنّه لم يكن ممكناً، في

ما بدا لي، مع اجتناب الإطالة المذكورة، أن أصل بالتأمّل في أمر لبنان اليوم إلى غايته، على النحو الذي يُمليه الضمير. ذاك يفضي إلى الختام، ولا أحتاج إلى القول إنّني ما أزال بعيداً عن استنفاد البحث في موضوعٍ له هذا الاتّساع كلّه.

لا نكون جديرين باحترام الغير إذا ارتَضَينا أن ننسى كون صورٍ قد وُجدت قبل تأسيس روما بألفَيْ سنة. ونكون مخطئين إذا جعلنا من هذا مادّةً لشيءٍ من الفخر فيما حالة صوْرٍ على ما هي عليه. فإنّ الماضي لا يكون تراثاً من تِلْقاء نفسه. إذ لا بدّ، من أجل ذلك، أن يكون قد بقي منه شيء. وكيف يسعنا أن نعي حقوقنا وواجباتنا من مدنيّةٍ وسياسيّة إذا ظللنا غير مبالين ونحن نقرأ، على خرائط فينيقيا، في أقدم عهودها، أسماءَ مدننا ونتذكّر، على سبيل المثال، أنّ طرابلس تدين بوجودها ثمّ باسمها اليونانيّ للسكن الفينيقي الذي كان فيه لكلٍّ من صوْر وصيدون وأرواد «مدينتُها» أو حيّها الخاصّ؟ ليس القصد أن نغترّ بالأوهام وبالكلمات. فلئن كانت بلادنا الصغيرة، يقيناً، من أجمل ما وُجد من بلادٍ تحت قبّة السماء

ما بدا لي، مع اجتناب الإطالة المذكورة، أن أصل بالتأمّل في أمر لبنان اليوم إلى غايته، على النحو الذي يُمليه الضمير. ذاك يفضي إلى الختام، ولا أحتاج إلى القول إنّني ما أزال بعيداً عن استنفاد البحث في موضوعٍ له هذا الاتّساع كلّه.

لا نكون جديرين باحترام الغير إذا ارتَضَينا أن ننسى كون صورٍ قد وُجدت قبل تأسيس روما بألفَيْ سنة. ونكون مخطئين إذا جعلنا من هذا مادّةً لشيءٍ من الفخر فيما حالة صوْرٍ على ما هي عليه. فإنّ الماضي لا يكون تراثاً من تِلْقاء نفسه. إذ لا بدّ، من أجل ذلك، أن يكون قد بقي منه شيء. وكيف يسعنا أن نعي حقوقنا وواجباتنا من مدنيّةٍ وسياسيّة إذا ظللنا غير مبالين ونحن نقرأ، على خرائط فينيقيا، في أقدم عهودها، أسماءَ مدننا ونتذكّر، على سبيل المثال، أنّ طرابلس تدين بوجودها ثمّ باسمها اليونانيّ للسكن الفينيقي الذي كان فيه لكلٍّ من صوْر وصيدون وأرواد «مدينتُها» أو حيّها الخاصّ؟ ليس القصد أن نغترّ بالأوهام وبالكلمات. فلئن كانت بلادنا الصغيرة، يقيناً، من أجمل ما وُجد من بلادٍ تحت قبّة السماء

وألطفِها، فإنّ ما هو أقلّ جمالاً إنّما هو التنظيم أو فقدان التنظيم البشريّ الذي نراه فيها، أي هو المدينة الحيّة وهو غياب العِمارة في الأدمغة وفي البنايات معاً. **وما دمنا على خطّ العرض الذي نقيم عليه فإنّ أوّل ما يجب علينا فهمُه هو النعمة العظيمة التي أُسبغت علينا بوجود الجبل. هذا الجبل الذي عاد ضاحيةً لا أكثر، بات علينا، لألف سببٍ وسبب، أن نعاود الصعود إليه، من الآن فصاعداً، عِوَضَ المضيّ في الهبوط منه.** ولنا أن نعمّم فنقول إنّه يجب علينا التشبّث بالتراب وردّ الاعتبار للأرض وأن نحبّ الفلّاح ونحبّ معه الأشجار الكبيرة ومياه الينابيع والحقلَ والبستان. يجب علينا أن نغمس نفوسنا في عظمة هذه الطبيعة التي تحرّم علينا الصغارات.

ذاك هو الثمن الذي يتعيّن علينا أداؤه ليتاح لنا أن نبقى ما نحن، من غير أن نخسر نفوسنا، ولن يقبل منا ثمنٌ إلاّه. فنحن، في الواقع، نعلم ما هي الأنظمة التي يخضع مستقبلنا لمقدار انضباطنا بها، وهذه الأنظمة تفترض وجود بيئةٍ طبيعيّة لا تكون مَجْلبةً لوهن العقل والهمّة. الصعاب كبيرةٌ أمامنا،

لا ريب، ومعالجتها تقتضي كلّ ما للذكاء وللقلب من موارد. في ديارنا تختلط الأفكار والنظريات والمواقف بكثرةٍ مفرطة، ويكثر الذين يعتقدون أنّهم إنّما خُلقوا للقيادة إلى حدٍّ يجعل الغرب يرمقنا بعين الفضول على أنّنا بلادٌ آهلة بالقادة خاوية من العسكر. ونحن، مع هذا، ملزَمون بأن نواجه مخاطر غايةً في الاختلاف مصدرها قائمٌ بين صفوفنا أو على حدودنا أو في ما وراء البحار. وأمّا المصاعب فنذلّلها إن نحن ارتقينا بإرادتنا وبشجاعتنا إلى مستواها. فما نحن آخذون في بنائه ليس، برغم كلّ شيءٍ، فندقاً للعابر، ولا وكالة للتاجر، ولا مكتباً يُصْدر الجوازات للراحل إلينا وللراحل عنّا، وإنما هو - أي لبنان اليوم - وطنٌ مرحّب وإنسانيّ.

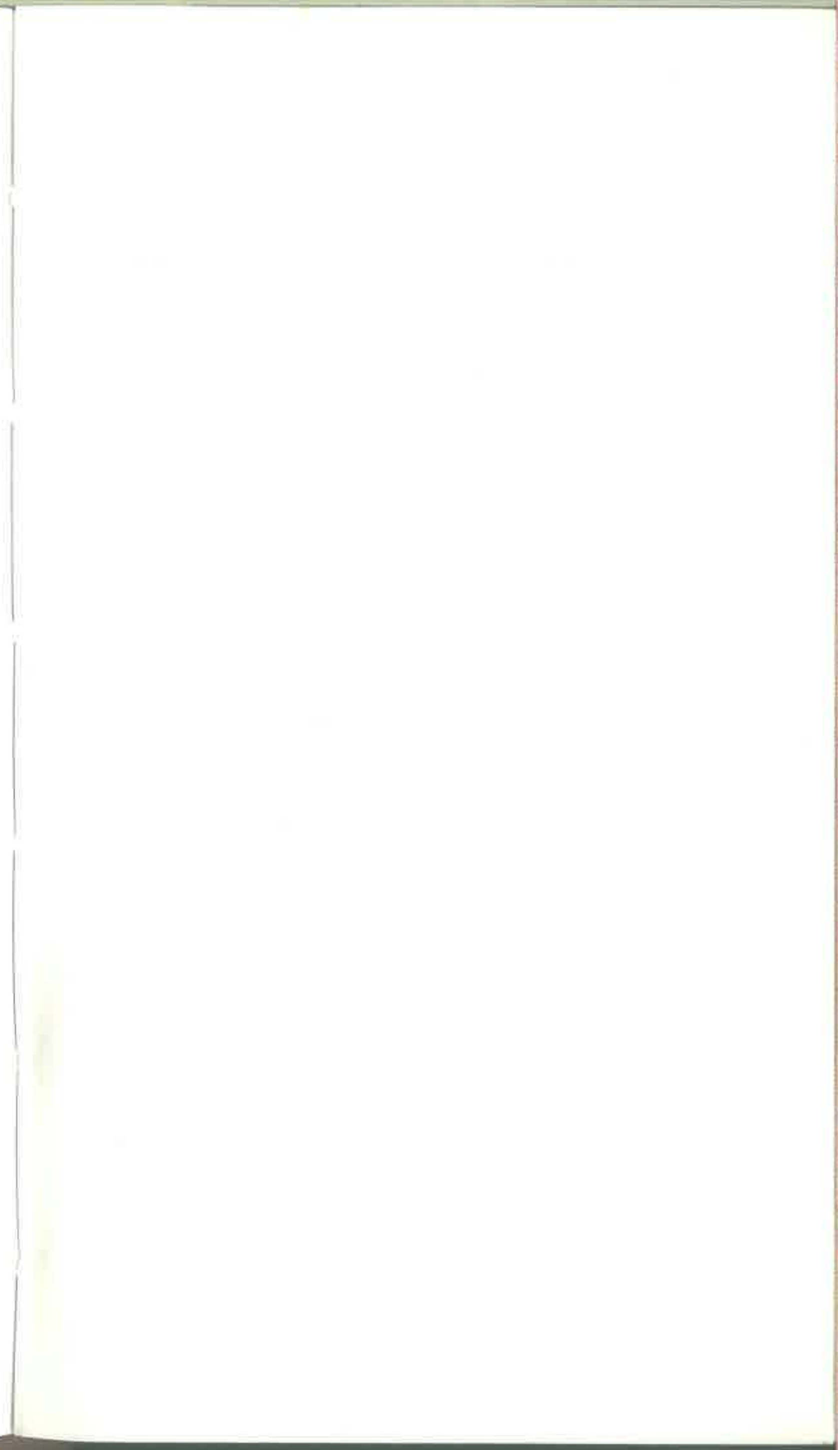
ولربما خالجنا، بين الفَيْنة والفينة، شعورٌ بالارتباك والرهبة ونحن نعاين العوامل الوطنيّة والدوليّة التي تتحكّم بمصيرنا، بما فيها من تعقيد. على أنّ عندنا ما نغذّي به إيماننا وهو هذا الماضي المعجِز الذي عبرناه وبقينا بعده.

والطبيعة التي تبدي لنا سيماء الوداعة والقوّة،

يسَعها هي نفسها، في كلّ وقت، أن تفتح فوّهاتها فتتلاعبَ بنا تلاعب العاصفة. فنحن ما نزال منذ «عهود» الماضي «البعيدة» عُرْضةً لقوّة نَبْذٍ تقذفنا، ومعنا تكهّناتنا وأحلامنا، من قارّةٍ إلى أخرى، ولكن قوّةً معاكسة تجذب نحو منازلنا أشباحاً بشرية جادّة في المسير. ولسوف تبقى هذه حالنا في عهود المستقبل البعيدة. وهي حالٌ تفسّرها الطريق والمعتقدات وصوَرُ القلق الدينيّ وأهواءٌ لم ترتوِ. فشأننا الظاهر كثرة الحركة في الأرض وشأننا المقدّر كثرة الضجّة في السماء.

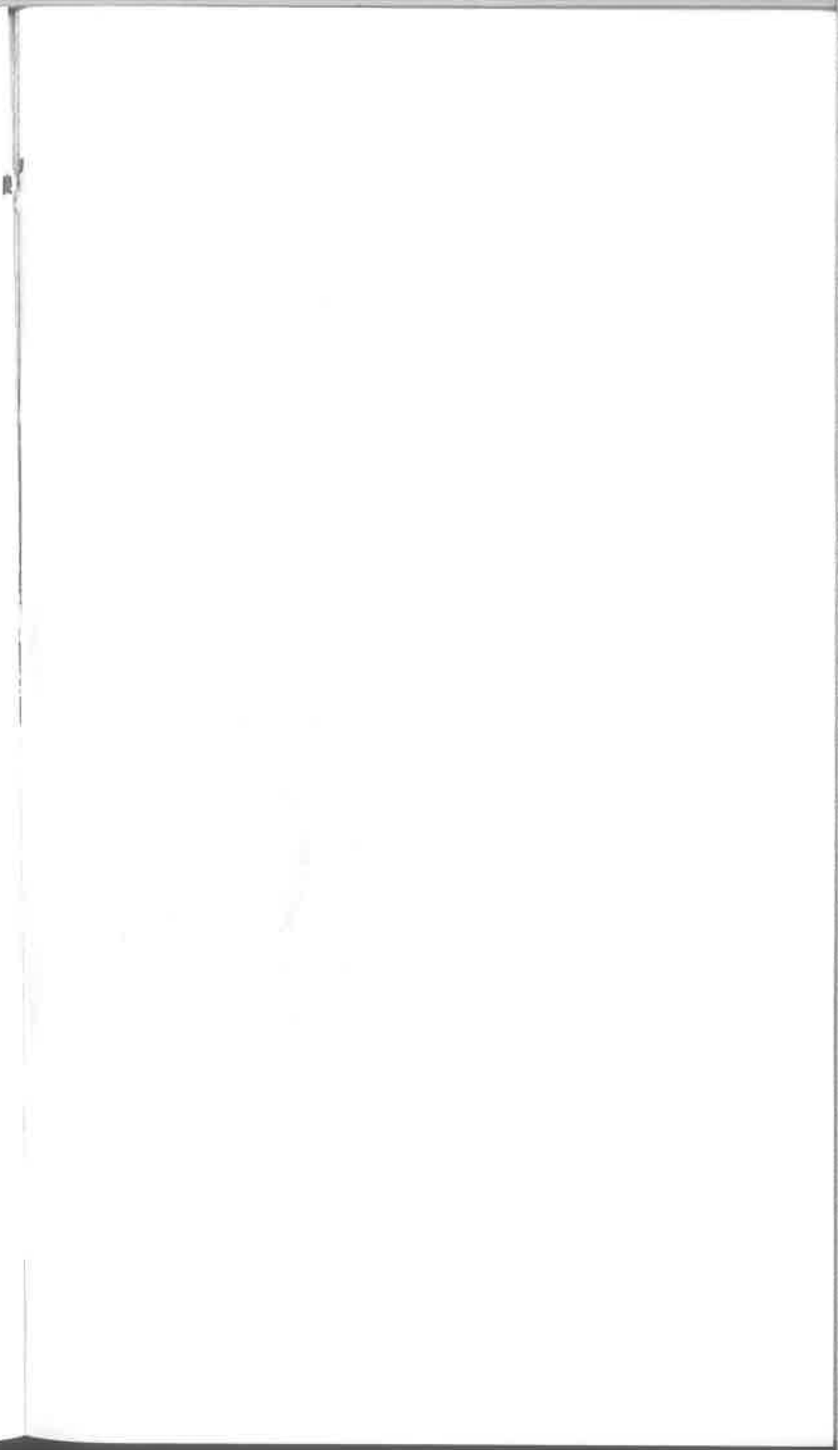
عبرَت القرون على مِحَننا وعلى تقلّبات أحوالنا. وزال الفاتحون وفتوحهم ونحن باقون. نحن المكان الذي يتقبّل الناسُ مُناخَه من أين أتوا وتتزاور فيه الحضارات وتتبادل المعتقدات واللغات والطقوس تحيّاتِ إجلال. بلادنا متوسّطيّةٌ، قبل كل شيء، ولكنّها، شأن المتوسّط نفسه، تحسّ بشعر العالمَ. لبنان اليوم، وهو لبنان المستقلّ الذي لا يُمسّ، وهو أيضاً وطنٌ لجميع أبنائه على حدٍّ سواء، يسَعه ويجب عليه أن يعلِن حقّه في الحياة. فإنّ له اليوم مسوّغ وجوده أكثر من أيّ وقتٍ مضى.

ويا أيّها اللبنانيون في الجبل وفي السهل، في المدن البحريّة وعند الحدود، علينا جميعاً واجبُ خدمته بتفانٍ وواجب القتال، إذا لزم الأمر، حتى نسلّمه، وقد كبُر وتوطّد، إلى لبنانيّي الغد.



ملاحظة من سنة ١٩٤٩

في الصفحة ٣٠ أشرنا إلى «قرابة باللاذقيّة التي كانت لاوذيقة لبنان». وكنّا اعتمدنا، سنة ١٩٤٢، على نصّ لم نضبط مضمونه فخلَطْنا لاوذيقة البحر (وهي اللاذقية) بلاوذيقة لبنان التي يظهر أنّها لم تكن غير قادش، إلى الجنوب من بحيرة حمص. على أنّ ملاحظتنا تبقى لها قيمتها تامّةً، في ما نحسب، سواءٌ أكان موضوعها هذه الناحية الأخيرة أم المِنْطقة البحريّة الشماليّة.



في الكتاب



مطابع هايدلبرج - لبنان، بيروت

كانون الأول، ١٩٩٤

التنضيد: شركة الطبع والنشر اللبنانية